

**A**

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.22  
23 October 1989

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الجمعة ، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

(نيجيريا)	السيد غاربا	<u>الرئيس</u> :
(الكونغو)	السيد أدوكى (نائب الرئيس)	<u>شـ</u> :
(نيجيريا)	السيد غاربا (الرئيس)	<u>شـ</u> :
(النرويج)	السيد فرالسن (نائب الرئيس)	<u>شـ</u> :

## -

القى كلمة كل من :

- السيدة دي سانت جور (سيشيل)  
 السيد الفيلالي (المغرب)  
 السيد كرافيتز (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)  
 السيد الإرياني (اليمن)  
 السيد شاموياريرو (زمبابوي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فیتینبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحریر الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠٠٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيدة دي سانت جور (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي الشرف العظيم لي أن أخاطب الجمعية اليوم . وإنها لمهمة سارة ، سيدي الرئيس ، أن أتقدم لكم بتهنئة سيشيل على انتخابكم الذي هو دليل على ثقة جميع وفودنا بكم . فباختياركم تشيد الجمعية العامة للأمم المتحدة إشادة خاصة بنيجيريا ، بل وعلاوة على ذلك ، بأفريقيا . كما أود أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة لتفانيه في أدائه مهمته ولجهوده الدؤوبة في خدمة السلم والتنمية .

لقد اضطاعت الأمم المتحدة منذ بداياتها بدور أساسي . وبدون التكلم طويلاً عن نتائج انشطتها ، نعرف أن الأمم المتحدة بقيت المكان الوحيد الذي يجري فيه تلمس الحلول السلمية بدون توقف . وهذا التطلع وهذه المشابرة وحدهما يدللان على أن الأمم المتحدة رمز لكل ما هو الأفضل في المجتمع الدولي . فعند إنشاء الأمم المتحدة كان عدد أعضائها ٥٠ دولة فقط ، واليوم بعد أكثر من ٤٠ عاماً ، ازداد هذا العدد ثلاثة أضعاف . ومع ذلك ، وكما كان الحال بالنسبة للأمم المتحدة في الأيام الأولى من وجودها ، فإنها تحتاج اليوم إلى الدعم ، إنها تحتاج إلى تعزيز لذلك الاتفاق من أجل التعاون من جانب جميع الدول التي تتشارط شرعية مُثلها العليا . إن ديناجة ميشاقها ، التي تبدأ بعبارة "نحن شعوب العالم ..." ، تطالب بهذا الأسلوب بالذات من التفاهم المتبادل .

ونتيجة لتعاون المجتمع الدولي أصبح العالم الذي نراه أمامنا عالماً مختلفاً تماماً عن أي شيء خبرته الإنسانية قبل ٥٠ أو ١٠٠ عام أو حتى أكثر . وفي العالم الذي أصبحت البلدان فيه أكثر تكافلاً مع مرور كل عام ، تصبح جميع المشاكل التي نواجهها مشاكل عالمية .

ان السعي الذي قادته الامم المتحدة بمشقة كبيرة تحت راية التفهم والانفراج والتفاوض قد شهد بدون ادنى شك حماستنا وطاقاتنا صوب عالم أكثر عدلاً وتوائزاً .  
بيد أن المهمة لم تقترب من الاكتمال في مجالات السلم ونزع السلاح ، والمديونية ، والمجاعة ، والبيئة وحمايتها .

ويتعين علينا وبالتالي أن نعتمد استراتيجية إيجابية وأن نتخذ ما أمكن من قرارات محددة لمواجهة الأخطار التي هي - لسوء الحظ - أكثر من مجرد تهديد نتعرّف له . نستطيع الآن أن نؤكد أن ما يجمعنا أكبر كثيراً مما يفرق بيننا . لقد بذلك همّوب العالم طوال السنة الماضية جهوداً دؤوبة للدفاع عن السلم والنهوض بالتنمية . ونحن نقدر النتائج الإيجابية التي تحققت من خلال تلك الجهود ، كما نعرف جميعاً الانجازات العديدة التي أمكن تحقيقها بفضل الأمم المتحدة . ولابد أن يكون مناخ الانفراج والسلم قد تعزز الآن في جميع أرجاء العالم بما في ذلك منطقة المحيط الهندي . بهذه الروح نود أن نعرب عن أملنا في أن يتتسنى في القريب العاجل إزالة الترسانات العسكرية والنووية . ولتحقيق ذلك يتحتم على جميع البلدان المعنية ، الساحلية وغير الساحلية ، أن تبذل الجهد الضروري للت بكير بعقد المؤتمر الدولي المعنى باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . ويتعين علينا جميعاً أن نsem في تحقيق الهدف النهائي لا وهو إزالة الأسلحة النووية ونزع السلاح التام في نهاية الأمر .

وجميع من شرعوا في العمل من أجل بلوغ هذه الغاية يستحقون منا الشكر ، ما دامت أنشطتهم ليست ضرباً من الأوهام وما دامت العملية يجري تنفيذها بشكل فعلي ، لأن ما يتعرض للخطر هنا ليس مجرد أخلاقيات أو مسائل شكلية ، ولكن قضيّاً سياسياً في أنسنة معانيها .

والواقع كيف نفكّر في تحقيق انتعاش اقتصادي على الصعيد العالمي إذا كان ذلك الانتعاش يعني تدمير البيئة والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية الهشة للغاية ؟ نحن محقون في شعورنا بالقلق إزاء الضرر المتزايد الذي يلحق بكوكبنا يوماً بعد يوم ، والتهديدات التي تحدق بمستقبلنا سواء تمثلت في الارتفاع العالمي في درجة الحرارة أو في التصحر أو إزالة الأحراج أو تلوث المياه والغلاف الجوي أو نقل النفايات السامة عبر الحدود . إن مشاكل البيئة لا يمكن حلها إلا على المستوى العالمي . وهذا ما جعل من الممكن إحراز تقدم كبير وعلى وجه السرعة في التوصل إلى اتفاق دولي حول هذه المسائل بغية حماية كوكبنا من أجل الأجيال المقبلة ، فالحقيقة

هي أننا نعيش في عالم متراًّبط ، ومشاكل البيئة في بلد ما تترتب عليها مفاسدات مباشرة على البلدان المجاورة وعلى العالم بأسره في نهاية المطاف . إنها مشكلة نشترك فيها جميعاً ، مشكلة لا تعرف حدوداً سياسية أو ايديولوجية ؛ ولابد بالتالي أن نواجهها جميعاً بعمل متضاد .

لم يكن الإنسان في وقت من الأوقات بمثل هذه القوة ، والفضل في ذلك يرجع إلى منجزات العلم والتكنولوجيا . وما هو الإنسان اليوم يملك القدرة على أن يمحى أخطاء الماضي المدمرة ، وأن يستخدم معارفه لحماية بيئته وأن يبتدع وسائل جديدة للحفاظ على أخلاقيات الدين . لابد أن نتصرف بحزم وأن نترجم نوايانا الطيبة إلى أفعال ، وأن نقدم الاقتراحات الملهمة ونكفل تنفيذها .

وهذا ما يجعل سيشيل التي يتوقف بها كثيراً على بيئتها البحرية ، مُحقة في قلقها إزاء العواقب المترتبة على التغيرات المناخية الناجمة عن خلل التوازن الإيكولوجي العالمي . فلم يعد بوسعنا أن نظل غير مبالين بهذه الظاهرة ، خاصة وأن ثلثي مساحة أرخبيلنا تتالف من جزر مرجانية ستتعرض للغرق إذا استمر مستوى سطح البحر في الارتفاع بال معدل الحالي .

ومن ثم ، فإننا نرحب ببروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون ، ونجد من المطمئن إلى حد بعيد أن العديد من البلدان أبدى استعداده لاتخاذ خطوات للتخلص تدريجياً من المواد المدمرة .

ولاختلف في أنه لا يمكن أن تكون هناك استجابة فورية أو حلول سحرية لمساعدة اليوم المتمثلة في التدهور المتواصل في بيئتنا . ولكن يتعمين علينا أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نتخذ الإجراء الواجب . وهنا أيضاً تعدد الالتزامات والتنازلات المتبادلة أموراً ضرورية يتعمين الاضطلاع بها في وقت مبكر .

إن التاريخ في حركته المستمرة يبحث الإنسان على حيادة آليات جديدة تكفل له الحماية والبقاء . وهناك بالفعل آليات للتعاون الدولي تسنى بفضلها إنقاذ عدد من المواقع الطبيعية الهامة من الفناء . وأشار هنا إلى الاتفاقية المعنية بالتراث

العالمي ، والتي في إطارها قدمت جمهورية سيشيل إحدى جزرها - الدبرا - هدية للإنسانية . هذه الجوهرة التي صنعتها الطبيعة أصبحت اعتبارا من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ محمية عالمية للطبيعة والسلام . ونعتقد أنه في إطار تلك الاتفاقية يمكن حماية المزيد من المواقع ، ولا سيما المواقع ذات الطبيعة الأيكولوجية الخاصة ، وصيانتها من أجل الأجيال المقبلة .

في هذا السياق نؤيد الاقتراح بفرض ضريبة دولية على التلوث . ويمكن استخدام الريع الناتج عن تلك الضريبة في تنفيذ برامج لحفظ البيئة أو برامج لإصلاح النظم الأيكولوجية التي لحقها الضرر . كما يمكن استخدام هذا الدخل أيضا في تمويل برامج الحماية البيئية التي تنفذها البلدان النامية التي تتطلع الأغلبية الساحقة منها بدور رئيسي في الحفاظ على كوكبنا ، والتي لا تحصل مقابل ذلك على شيء يذكر ، بل والتي حولتها أعباء الدين الخارجية إلى مصدر صاف لرأس المال . ومستعاذهما الضريبة الجديدة تلك على استعادة تدفق الائتمانات وتمويل الأنشطة الانمائية التي من شأنها تحسين الاحوال المعيشية .

هناك مشكلة بيئية أخرى أكثر إلحاحا ، بل وأشد خطورة ، وهي مشكلة النفايات السامة التي يلقى بها سرا في أعلى البحار . وقد سبق بالفعل أن أقيمت مثل هذه المواد السامة سرا في مياه الجزء الجنوبي الغربي من المحيط الهندي بالقرب من سواحلنا . وهناك مناطق في جنوب المحيط الهادئ وفي البحر الكاريبي ظلت لوقت طويلا تستخدم في هذا الغرض . وقد أصبحت هذه المناطق مشبعة الآن ، وبالتالي تحاول الشركات عبر الوطنية جاهدة ايجاد موقع جديدة في البلدان النامية وفي إفريقيا بالذات لإلقاء المواد السامة . والبلدان الجزرية الصغيرة بوجه خاص لا تجد لديها من الوسائل ما يكفي لمواجهة هذه المشكلة .

ولاطرح حالة بلدي على سبيل المثال . إن سيشيل بها ما يقرب من ١٠٠ جزيرة ولها منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها مليون كيلو متر مربع . ولا يخفى على الأعضاء أنه ليس من السهل أو حتى من الممكن بسط الحرمة على كل هذه الأرضي

الشاسعة . هذا علاوة على أننا لا نملك الوسائل ولا الموارد الضرورية لممارسة سلطتنا القانونية على هذه المساحة الشاسعة من المحيط . فمن يستطيع إذن أن يمنع أي سفينة من إلقاء نفاياتها السامة في مياهنا أو في إحدى جزرنا النائية ؟ وما هو نوع الإجراء الممكن اتخاذه في مثل هذه الحالات ؟

إن اجتماع القمة الأخيرة لبلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرًا في بلغراد اختتم أعماله بدعوة الدول إلى اعتماد تدابير فعالة - بما في ذلك إبرام اتفاقيات أو غير ذلك من الصكوك القانونية الازمة لحرم إلقاء النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطيرة في أراضي بلدان العالم الثالث . واقتراح أيضًا أن تقوم البلدان المتقدمة النمو باعتماد تدابير ادارية وقانونية صارمة تحظر تصدير النفايات السامة إلى البلدان النامية . وبطبيعة دوره يحث هنا المجتمع الدولي على التضامن والتعاون لترجمة هذه الاقتراحات إلى أعمال ملموسة .

وفضلاً عن ذلك ، يجب على البلدان الصناعية أن تتفهم أن استهلاكها للطاقة هو أكبر سبب من أسباب تلوث الغلاف الجوي . واستخدام هذه الاتنواع من مصادر الطاقة في البلدان النامية غير مرغوب فيه . إن تكنولوجيات البلدان الصناعية غالباً ما تكون غير مناسبة ، أو ليس من السهل ملائمتها للحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية . فتلك البلدان بحاجة إلى تكنولوجيات متلائمة - أي تكنولوجيات غير تلوثية ، تكنولوجيات مناسبة للحفاظ على البيئة وتحسينها .

إن ما نريده هنا ليس الرضا عن الذات أو التواطؤ ، وإنما التضامن الذي يخرج عن نطاق أي جدل لغوي . إننا نريد أن نعيد دراسة أبعاد المشكلة لصالح الإنسان وببيئته في إطار المخاطر الاقتصادية . ومع هذا ، يجب علينا أن نسلم بأننا - بسبب افتقارنا للحذر التاريخي - نشهد اليوم اختلالاً ايكولوجي عالمياً منذراً بالخطر . إننا نرى أمامعيننا اتساعاً للهوة التي يتعدى تخطيها بين نمو العالم الصناعي والأفاق الاقتصادية للبلدان النامية التي تشكلها مديونية وطنية ، وركود في المعونة والاستثمار ، وهبوط في أسعار السلع الأساسية ، وغير ذلك .

إن البيئة لا يمكن حمايتها إلا مع القضاء على الجوع والفقر . فعالمن يتوطن فيه الفقر لا بد أن يعاني من كوارث ايكولوجية . وقد أدت خدمة الدين والهبوط في أسعار السلع الأساسية بالعديد من البلدان النامية إلى الإفراط في استغلال مواردها الطبيعية للحفاظ على حمايتها . والديون التي لا يمكن لتلك البلدان سدادها أدت بها - وهي تعتمد فوق كل شيء على تصدير السلع الأساسية - إلى المغافلة في استغلال تربتها ، ونتيجة لذلك حولت الأرض الخصبة إلى صحراء . ومن الضروري ايجاد حلول لتخفيف عبء المديونية تمثل توزيعاً أكثر انصافاً للمؤليات بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة .

إن السعي إلى وضع سياسة بيئية تتفق وأهداف التنمية الدائمة لا يمكن أن يكون عملياً إلا في إطار نظام اقتصادي رشيد ، لأن النظام الراهن يؤيد التخلف . وهو يشكل المصدر الرئيسي للتلوث . فهو يلوث عن طريق الجوع واستغلال الأضعف .

لبن هذا هو الوقت المناسب للكتابات اليوطوبية التي تبلغها حد الكمال رحلات المصيد وأشجار جوز الهند ، كما أنه ليس وقت المؤرخين الخبراء الذين يكتبون بطريقة جميلة عن زهور الثقافة وعن الفقر . يجب أن يكون هناك تضامن ، كمطلب ضروري تدعو إليه الحاجة أكثر من أي وقت مضى ، لأن الفقر ليس شيئاً لا يمكن تجنبه كما أنه ليس عضواً . ويجب أن يظهر التضامن فوق كل شيء ، في الاقتصاد الدولي . إن البلدان الأفقر يجب أن تستفيد بشكل خاص من دعم المجتمع الدولي وتدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية يجب أن يزيد بشكل كبير . ويجب على المنظمات المتعددة الأطراف أن تساهم بشكل خاص في هذا . فمساعدتها تدعو إليها الحاجة أكثر من ذي قبل . ولذلك ، فإنه مما لا غنى عنه أن تكون الموارد المالية المتاحة للبلدان النامية كافية حتى تتمكنها من انتهاج سياسة اقتصادية صحيحة ، ويجب أن يكون هناك أيضاً احترام لأولويات البلدان المستفيدة بدلاً من احترام أولويات البلدان المانحة . يجب علينا أن ننهي عصر الإهمال البيئي إذا ما أردنا أن نحول دون حرمان العالم من غاباته وحياته البحرية ، وأن نتجنب خطر ارتفاع مستوى سطح البحر وخطر التقلبات المناخية الدائمة . إن مصادر التدهور في البيئة يجب تحديدها ، كما يجب وضع الاستراتيجيات الازمة للعمل الدائم .

وإذا ما كان لتلك المشاكل المعقدة أن تعالج ، من الضروري على المجتمع الدولي في مجتمعه - بما في ذلك العلماء والحكومات والمنظمات غير الحكومية - أن يشارك في عملية القضاء على تلك الأهوال التي تعرقل الإدارة المتكاملة المتضادة لتراث الطبيعة العالمي ، وهو بيئتنا . إن حماية البيئة يتمنى أن تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية .

وإذا ما كنا نرغب في تعزيز تعاون دولي يكون فعالاً في حماية البيئة ، يجب علينا أن نتوصّل إلى اتفاق بشأن مفهوم التنمية الدائمة . وهذا المفهوم يجب أن يتضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لجميع الشعوب ، والنمو الاقتصادي المستقر ، وفوق ذلك كلّه ، التسرّع بالتنمية للبلدان النامية وتحسين نوعية الحياة .

وفي هذا الشأن ، أأمل أن يدرج مؤتمر ١٩٩٢ على جدول أعماله المشاكل المتعلقة بالبيئة في إطار الحقائق الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن خبراء من أكثر من ٥٠ بلدا على استعداد لدراسة المشاكل المحددة المتعلقة بالنهضة الأيكولوجية . ونحن مقتنعون بأن الحكمة تقتضي أن نعمل معًا بشكل مكثف وبالالتزام حقيقي بالمشاركة في مسؤولياتنا العالمية إذا ما كان لنا أن نحافظ على كرامة البشرية .

السيد الغيلالي (المغرب) : السيد الرئيس ، يطيب لي في بداية كلمتي أن أوجه إليكم باسم وفد المملكة المغربية أحر التهاني على انتخابكم رئيسا لجمعيتنا . ولدي رامخ اليقين بأن تجربتكم والمسؤوليات العديدة التي اضطلاعتم بها ستكون خير ضمان لنجاح أعمالنا . وإن الجمعية العامة وهي تختاركم لتدبروا أعمالها ، أرادت أن تثنوه من خلالكم ببلادكم نيجيريا الدولة الشقيقة التي تجمعها بالمغرب أقوى صلات الصداقة .

وأود أيضا أن أتقدم إلى ملفكم بواجب العرفان والتقدير لادارته الحكيمه لافعال دورتنا الفارطة .

كما أنتهز هذه المناسبة لأعبر للسيد خافيير بيريز دي كوبير الأمين العام لمنظمتنا عن تقديرنا الكبير لما يقوم به من جهود لاستئصال كل بؤر التوتر واستباب السلام والأمن في أرجاء المعمورة\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أدوكي (الكونغو) .

إن الظروف التي يمر بها المجتمع الدولي تستلزم منا وقفة تأمل . ذلك أن عالمنا يوجد الان على أبواب عهد جديد يبشر بكل خير ، عهد يتميز بتفضيل اسلوب الحوار والتفاهم على اسلوب المواجهة والتنافر . وفي هذا الاطار فإن منظمتنا ، التي بلغت مرحلة النضج ، تظل أداة لا غنى عنها لتحقيق المزيد من التفاهم والعدالة بين الأمم .

إنه لمن دواعي الارتياح أن نلاحظ أن قضية تثبيت السلام تعرف هذه الأيام تقدماً حادشاً ، وأن إبرام الدولتين العظيمتين لمعاهدة القضاء على المواريث المتوسطة والقصيرة المدى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ودخولهما في مفاوضات لتقليل الأسلحة النووية الاستراتيجية وكذا استئنافهما لمفاوضات تهدف الى حظر التجارب النووية الباطنية ، تشكل منعطفاً كبيراً في هذا الصدد . وقد تأكّد ذلك في التطورات الأخيرة المعلن عنها من طرف السيد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومن طرف السيد وزير خارجية الاتحاد السوفيياتي . بيد أن هذا التقدم يبقى قاصراً إذا ما قارناه بما تطمح إليه المجموعة الدولية من إنجازات في ميدان نزع السلاح .

ففضلاً عن الخطر الذي يتهدّد البشرية من جراء وجود كميات هائلة من أسلحة الدمار ، فإنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن من شأن الطاقات الهائلة التي تهدّر من أجل التسلح المكثف أن تساعد جانباً كبيراً من البشرية للخروج من البيؤ والفاقة ، إذا أحسن توظيفها .

ولقد سجل المغرب بكامل الاهتمام المقترنات والمبادرات التي تقدمت بها مختلف الدول الأوروبيّة في إطار التخلّف من الأسلحة في أوروبا وخلق مناخ من الثقة بين دول هذه القارة التي توجّد في خط المواجهة بين الحلفين العسكريين الكبيرين .

وما يهتم به كل ما يعني السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يرتبط به بأمن القارة الأوروبيّة كما أكد على ذلك العديد من قرارات جمعيّتنا وكما نصّت على ذلك بيانات حركة عدم الانحياز . لهذا فإن المغرب يأمل في أن يرى في المستقبل القريب

تدابير ملموسة في ميدان نزع السلاح تجعل من البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن وسلام وتعاون ، خالية من أي نزاع أو مواجهة . وانتنا لتأمل أن يعطى هذا الانفراج لمؤتمر نزع السلاح بجنيف دفعه تخرجه من حالة العقم التي يمر بها حالياً وتسمح له باجراء مفاوضات منتجة للتوصل الى معاهدات طال انتظارها ، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية .

كم كان بودنا أن نرى منطقة الشرق الأوسط تستفيد بدورها من المناخ المشجع الذي تعرفه حالياً العلاقات الدولية في جميع أنحاء المعمورة . غير أن تمعن إسرائيل واقفالها الباب أمام كل المبادرات الجادة التي تقدم بها الجانب العربي يرغماننا على الابتعاد عن كل تفاؤل .

فكما تذكر جمعيتنا الموقرة فإن الدول العربية تبنت في مؤتمر القمة العربية الثاني عشر المنعقد بمدينة فاس بالمغرب في سنة ١٩٨٢ مخططاً شاملاً للسلام ، لقي في حينه ترحيباً من لدن المجموعة الدولية .

وجاء الموقف الفلسطيني الذي اتخذه المجلس الوطني بالجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم وتصريحات رئيس دولة فلسطين في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بجنيف أمام الجمعية العامة تكريساً للحل السلمي . وأن التأييد الذي حظي به هذا الموقف من طرف المجموعة الدولية يشكل تشجيعاً لهذا التوجه . وفي مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي تشرفت المملكة المغربية باحتضانه في مدينة الدار البيضاء في آيار/مايو الاخير ، جددت الدول العربية تشبيهاً بالحل السياسي وذكرت بأن أي حل يجب أن يرتكز على ما يأتي :

أولاً ، تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس العربية ؛ ثانياً ، استعادة الحقوق الوطنية الشابة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في فلسطين ؛ ثالثاً ، تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف

النزاع بما فيها وفد دولة فلسطين بشكل مستقل وعلى قدم المساواة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكافة قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، والحقوق الوطنية الشابة للشعب الفلسطيني ، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع دول المنطقة بما فيها دولة فلسطين . كما قرر مؤتمر القمة العربي مساندة الموقف الفلسطيني في موضوع الانتخابات بحيث تتم بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتحت اشراف دولي ، وفي إطار عملية السلام الشاملة .

وفي هذا الإطار فإن استمرار الانتفاضة المباركة لمدة تناهز السنتين ، بالرغم من كل وسائل القمع والارهاب الإسرائيلي ، أعطى صورة رائعة لاستماتة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن وطنه واسترداد كرامته واستعداه لتقديم كل التضحيات الازمة . ولهذا نعتقد أن على إسرائيل أمام هذه التطورات أن تضع حداً لسياساتها المتعنتة وتنجذب لنداءات السلام المتكررة والداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . كما نعتقد جازمين بأن طريق الحوار هو الطريق الأوحد لإقرار السلام والطمأنينة في هذه المنطقة .

إن لبنان الذي كان اسمه إلى عهد قريب مرادفاً للتسلّك والتسامح يعيش اليوم مأساة يعجز عنها الوصف . وما كان للمغرب ، الذي تجمعه بهذا البلد الشقيق وشائج شتى ، أن يقف والحالة هذه مكتوف الأيدي أمام هذه المأساة .

وفي نطاق الجهود التي ما فتئت الدول العربية تتبذلها من أجل إنهاء المعاناة الطويلة للشعب اللبناني أنشأت القمة العربية في الدار البيضاء لجنة ثلاثية تضم جلالة الملك الحسن الثاني وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد ، لحل المعضلة اللبنانية . وقد سعت هذه اللجنة إلى ايقاف المراكع وإرساء أسس المصالحة الوطنية . وفي هذا الصدد تمكنت اللجنة من بلورة خطة تهدف إلى الإيقاف الفوري لاطلاق النار وخلق جو من الامن يسمح باتخاذ التدابير الضرورية لاحياء المؤسسات الدستورية في لبنان .

لقد تمكنت اللجنة من تطبيق وقف اطلاق النار . وعملت اللجنة الامنية المنشقة عن اللجنة الثلاثية على احترامه . وانما نستبشر خيرا بالمواقف الايجابية التي ابديتها الاطراف خلال اجتماع البرلمان اللبناني في الطائف . ونأمل ان تتوصل الاطراف الى اصلاح دستوري انطلاقا من المشروع الذي قدمته اللجنة الثلاثية ، يأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا البلد .

وأن على المجموعة الدولية تقديم الدعم لخروج لبنان من محنته وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه ومساندة الشرعية اللبنانية القائمة على الوفاق ، وتعزيز جهود الدولة اللبنانية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على كافة التراب اللبناني بهدف حماية أنها واستقرارها بقواتها الذاتية ، كما نهى على ذلك مؤتمر قمة الدار البيضاء .

إن المغرب مرتاح لاحترام وقف اطلاق النار بين البلدين الشقيقين ، العراق وايران ، طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وإنه يأمل صادقا أن يتم في القريب العاجل التطبيق الكامل لبعض هذا القرار وأن يستقر السلام نهائيا بين هاتين الدولتين الشقيقتين .

ولئن كان المغرب قد حيّا انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، فإنّه يأسف لاستمرار الحرب . ويتمسّى أن يسترجع هذا البلد كامل سيادته ووضعه كدولة غير منحازة وحريته في تقرير الاختيارات السياسية والاقتصادية التي يراها ضرورية لنموه دون تدخل أو ضغط أجنبيين .

وبخصوص القضية الكمبودية فإننا نتمسّى أن تتواصل جهود السلام من ذوي كل النيات الطيبة . وفي هذا الصدد نحيي انعقاد مؤتمر باريس الذي أتاح لكل الاطراف فرصة التحاور من أجل ايجاد حل عادل و دائم لهذا المشكل يتم بمقتضاه انسحاب الوحدات الأجنبية واتاحة الفرصة للشعب الكمبودي ليتولى أموره بنفسه .

وبنفس الاهتمام نتابع ما يجري بقبرص ونبارك جهود الأمين العام الساعية الى استمرار الحوار بين المجموعتين المكونتين لهذا البلد غير المنحاز بفية اقرار عهد السلام في دائرة وحدته الترابية ، على أساس تأمين مصالح كل من الطائفتين .

إن دول أمريكا الوسطى تستحق منا كامل التشجيع والتضامن نظرا لجهودها الحثيثة التي توجت باتفاق تيلا . ونتمنى ملخصين أن يتم تطبيق هذا الاتفاق وأن تخرج شعوب هذه المنطقة من دوامة البؤس لتعيش من جديد في أمن واستقرار .

تشهد قارتنا الأفريقية في نصفها الجنوبي حداً تاريخياً سعى إلى تحقيقه السعي الحثيث . فالجهود المضنية التي بذلت هنا وهناك وعلى رأسها التضحيات الجسمانية التي بذلها شعب ناميبيا بدأت تؤتي أكلها . وهكذا نرى أن آخر معقل للاستعمار في إفريقيا يتهاوى بعد أن بدأ مخطط السلام العالمي المعتمد من طرف مجلس الأمن الدولي في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) يدخل حيز التطبيق منذ الفاتح من نيسان/أبريل من هذه السنة . ورغمما عن بعض المعوقات التي قد تطفو بين الفينة والآخر فيانا مقتنيون بأن المسار الذي اتخذه مسلسل السلام لتمكين الشعب الناميبي البطل من الحصول على حريته واستقلاله لا رجعة فيه . ولنا في حكمة وإرادة الأمين العام لمنظمتنا الضمانة الأكيدة على أن عملية استقلال ناميبيا ستمر على الكيفية التي يتناولها كل محب للسلام .

ولقد أتت زيارة السيد نوجوما للمغرب واستقباله من طرف جلالة الملك الحسن الثاني لتعطي مرة أخرى الدليل على مؤازرة بلدي للشعب الناميبي ولمنظمة سوابو على إرادة المغرب في إقامة تعاون بناء مع ناميبيا الحرة المستقلة .

والمغرب لا يسعه إلا أن يعبر عن ارتياحه لجو المصالحة الذي بدأت تعرفه الأنفال الشقيقة . كما يعبر عن تمنياته في أن تتتابع الجهود التي أدت إلى لقاء غبادوليت بزائير لتمكين كل الأنفاليين من العيش في سلام ووفاق . وسيبقى المغرب وفيما للالتزام الذي قطعه على نفسه بالمساهمة في كل المساعي الهدافة إلى تثبيت وحدة الشعب الأنفولي ليتسنى له تكريس كل جهوده من أجل تنميته ورفاهيته .

إن الوضع المتردي الذي يسود حالياً جنوب إفريقيا لا يزال يقلق بالالمجموعة الدولية لما يحمل في طياته من مخاطر تعكس سلباً على جو الانفراج الذي بدأت تبدو بوادره في المنطقة . واننا على يقين بأن المجموعة الدولية التي تتبع بكل اهتمام كل التفاعلات التي تعيشها في هذه الأسابيع جنوب إفريقيا ستبقى يقظة إلى أن

يوضع حد للنظام العنصري والى أن يحل محله نظام ديمقراطي يحفظ للإنسان كرامته وحقوقه الأساسية .

منذ الدورة الأخيرة لجمعيتنا قطعت منطقة المغرب العربي أشواطاً بعيدة على درب تحقيق أمل الوحدة . فلقد كانت شعوبنا دائماً واعية بانتمائها لنفس اللغة والعقيدة وباحتراكيها في نفس القيم الحضارية . إن قيام المغرب العربي أصبح ضرورة حتمية بحكم طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلداننا والتي يستوجب حلها تضافر الجهود في إطار جهوي . كما أنه جاء انسجاماً مع اتجاه العلاقات الدولية لتعميق الاندماج الجهوي كوسيلة لمواجهة العديد من التحديات وكعامل لاستتاب السلم والاستقرار والوفاق .

لقد عرفت الجهود المبذولة منذ اجتماع القادة المغاربة الخمسة في زيرالدة بالجزائر تتويجاً بالتوقيع في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ على معايدة مراكش المنبثقة لاتحاد المغرب العربي المكون من تونس والجزائر ولibia وموريتانيا والمغرب . لقد حددت المعايدة الأهداف التي تروم تحقيقها من تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها والمساهمة في ميائة السلام القائم على العدل والإنصاف . ولبلوغ ذلك سيعمل الاتحاد على انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريجياً على تحقيق حرية التنقل وذلك طبقاً لبرنامج العمل الذي تبناه الرؤساء في مراكش .

منذ ابرام المعاهدة والاشغال تتواتي على قدم وساق لاعطاء الاندماج مضمونا فعليا في شتى الميادين من وضع للاجهزة الاساسية وسعى الى تنفيذ برنامج العمل . وفيما يخوض علاقات الاتحاد مع المجموعات الجهوية الأخرى فإننا نعرب عن عزمنا على تقوية سبل التعاون والتنسيق مع مجلس التعاون العربي ومجلس تعاون دول الخليج ، لما يجمعنا وإياهم من مقومات وأهداف مشتركة . ونعرب كذلك عن عزمنا الراست على تدعيم التعاون مع المجموعات الاقتصادية في قارتنا الأفريقية . ويشكل ذلك خير سبيل لإقامة تعاون جهوي أوسع .

كما تحدونا نفس الارادة القوية في اقامة تعاون فعال مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تتجه نحو انشاء سوق موحدة . وان قيام اتحاد المغرب العربي لمن شأنه أن يسهل التعاون بين المجموعتين ويمكّنها من اقامة حوار مثمر يتنااسب وكشافة العلاقات الاقتصادية القائمة بينها . كما نتطلع الى اقامة تعاون اقتصادي مع مجلس التعااضد الاقتصادي (الكوميكون) وغيره من المجموعات الاقتصادية القليمية .

انطلاقا من وفاء المغرب بالالتزام الذي عبر عنه مرارا بحل مشكل ما يسمى بالصحراء الغربية ، عن طريق تنظيم استفتاء لتقدير المصير تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، فقد أعطى يوم ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ موافقته المبدئية على مخطط السلام الذي أعده الأمين العام لمنظمتنا . ولقد قام السيد خافيير بيريز دي كوبييار ، في إطار سعيه لتنفيذ مخططه ، بزيارة لمنطقتنا لمواصلة مباحثاته مع مختلف الاطراف . ونتيجة لذلك شكل الأمين العام لجنة تقنية عهد اليها بوضع الترتيبات المتعلقة بتنفيذ المخطط . وسيواصل المغرب تقديم كل التأييد لجهود الأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية .

إذا كان الوضع الدولي يعرف نوعا من الانفراج فإن الوضع الاقتصادي للمالبس يتخذ مسارا معاكسا ينعدم فيه أي بصيص من الأمل . إلا أن الاستقرار السياسي على المستوى الدولي يبقى هشا اذا لم يواكب تحسن في الميدان الاقتصادي وعلى الخصوص اذا ظلت التنمية مقتصرة على شمال المعمورة .

لقد تفاقمت مشاكل الجنوب . فإلى تدهور حجم المبادرات ، وانتهاج سياسة حمائية ، وانخفاض أسعار المواد الأولية ، وعجز ميزان المدفوعات ، انضاف شبح المديونية الذي ينسف كل جهود البلدان النامية . إن اتساع الهوة التي تفصل دول الشمال عن دول الجنوب قد يؤدي على المدى البعيد إلى التأثير سلبا على اقتصاد الدول المتقدمة نفسها . ومن هنا تبرز مسؤوليتنا الجماعية في القضاء على التخلف الذي تتخطى فيه دول الجنوب ، وواجبنا في بذلك كل المجهودات الممكنة لإنقاذ العديد من الدول النامية من الوضعية المأساوية التي تتخطى فيها .

وغير خاف على أحد أن ما نحتاجه اليوم ليس ترميميا للنظام القائم ، بل إعادة نظر جدية ماحصة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي على نحو يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين في إطار من التعاون الصادق . ولقد وضع المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ المنعقد هذه السنة في كاراكاس ، الأولويات بصورة مسؤولة ونادي بإقامة حوار حقيقي بين الشمال والجنوب يخدم مصلحة المجموعة الدولية بكاملها . واننا نعتقد الأمل على أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع تكرييسها في العام المقبل لقضايا التنمية ، فرصة تسمح بذلك بتوحيد كل الجهود لاتخاذ التدابير الملحوظة التي من شأنها أن تؤدي إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر توازنا .

ولئن كنا نرى في التعاون بين الشمال والجنوب عنصرا حيويا في معادلة الاقتصاد العالمي ، فإننا نعتقد بأن التعاون بين دول الجنوب عنصر لا محيد عنه . فبالإضافة إلى كونه يعطي لمفهوم التضامن بين هذه الدول بعدا ملمسا فهو يسمح لها بالاستفادة القصوى من التكامل بين ثرواتها وامكانياتها المتعددة .

ولقد جعل المغرب من التعاون مع الدول النامية محورا أساسيا في علاقات التعاون التي يسلكها مع الدول أيمانا منه بأن التعاون بين بلدان الجنوب يشكل عاملا مهما في إعادة توازن العلاقات الاقتصادية العالمية . ولنا في تزايد حجم التعاون مع الدول الشقيقة في القارة الأفريقية خير مثال على ايمان المغرب بالتعاون بين بلدان الجنوب وحرمه على ترجمة ذلك إلى واقع ملموس . فهكذا انعقد ببلادنا في آذار/مارس

المنصرم أول مؤتمر وزاري حول التعاون في ميدان الشروط البحرية للبلدان الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي . ولقد تدارس هذا المؤتمر امكانيات التعاون الذي تعم فوائده البلدان المعنية ، دون إغفال مصالح البلدان الأفريقية التي ليس لها منفذ على البحر . ويعتبر هذا المؤتمر مثالاً للتعاون بين بلدان الجنوب ، كما أنه يعطي صورة جلية للعمل المثمر الذي يمكن لبلداننا القيام به في الميادين الحيوية .

لقد تدهورت أوضاع البيئة بشكل أصبح يقلق بال المجموعة الدولية كلها . وبالفعل فإن التصحر والآثار السيئة للأمطار الحمضية وترابك النفايات السامة وكذا تزايد كميات الفازات الكربونية المتفشية في الهواء تزيد مشاكل التنمية التي يتخبط فيها ثلثا البشرية تعقيداً . وتستوجب هذه الحالة إقامة تعاون دولي فعال لاتخاذ التدابير اللازمة . لذا يجب علينا أن نهئ التهيئة المتقدمة للمؤتمر العالمي المعنى بالمناخ المزمع عقده في السنة المقبلة ولمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المقرر عقده في سنة ١٩٩٣ .

والمغرب الذي بادر بالتعاون مع دول أخرى إلى تحسين منظمتنا بمشكلة الكوارث الطبيعية ، لسعيد بأن يرى العقد الدولي حول هذا الموضوع ينطلق في السنة المقبلة . وتشكل آفة المخدرات ظاهرة أخرى تستوجب تعبئة المجموعة الدولية بكاملها خصوصاً وأن الأحداث المؤلمة التي عاشتها مؤخراً كولومبيا أعطت صورة جلية لمدى خطورة مهربى المخدرات . فالتعاون الدولي أصبح لا مندوحة عنه لمواجهة هذا التحدي .

يشهد العالم وهو في نهاية الالف الثانية تحولات هيكلية عميقة على المستويات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية . ولمواجهة كل المشاكل المتعددة والمتنوعة من أزمة المديونية وتدور البيئة ومكافحة المخدرات ، فإن عليه دراستها في إطار عالمي شامل . ذلك أن التضامن الدولي أصبح ضرورة حتمية ترغمنا على المزيد من التشاور في التعامل مع المشاكل العالمية ولنا في منظمة الأمم المتحدة الأداة الفعالة لبلوغ هذا الهدف .

إننا جميعاً مقتنعون بالدور الإيجابي الذي تقوم به الأمم المتحدة في عالمتنا المعاصر . ولهذا نعتقد أن من واجبنا جميعاً أن نمنح منظمتنا كل الوسائل الكفيلة بجعلها قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية ومواجهة كل التحديات ، ومواصلة دورها للإسهام في خلق عالم جديد تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، ويعمّ فيه السلام بين الأمم .

وفي الختام ، أتمنى لأشغال دورتنا هذه كل التوفيق والنجاح ، وأن نتمكن خلالها من إنجاز المزيد من التقدم على طريق بلوغ هذه الأهداف التي هي مطمح البشرية جماء .

السيد كرافيتسي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يسر وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يرحب بممثل نيجيريا ، السيد غاربا ، رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن تعاوننا معه لسنوات عديدة يجعلنا على قناعة بأنه سيطلع بواجباته الهامة بامتياز وكراامة . ونرجو أن تنقلوا إليه أخلص تهانينا القلبية بمناسبة انتخابه .

إن آفاق عصر من السلم في العلاقات الدولية والتنفيذ المستمر للمهام المتعلقة بالتعاون المتعدد الأطراف فيما بين الدول يمكن أن تفسح المجال أمام مرحلة جديدة تماماً في تاريخ العالم . وإذا تحقق ذلك ، فإن الأجيال المقبلة ، بعد تجنيبها ويلات الحرب ، ستشهد الشادة الواجبة بالحاضرين هنا في هذه القاعة باعتبارهم الذين صاغوا هذه العملية وساهموا في تحقيقها .

(السيد كرافيتسي ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتجدر بالذكر أن عددا من الوفود رأى ، مثل ما رأى الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، أن من الضروري التنويه بالذكر الخمسين لاندلاع الحرب العالمية الثانية ، والتكلم عن الدروس المستفادة منها . ويرى وفد أوكرانيا أن ذلك يليق بالمناسبة ويتفق مع المنطق . فقد تحملت شعوب الاتحاد السوفيatici ، بما فيها شعب أوكرانيا ، العبء الأكبر للحرب وتکبّت أفحى الخسائر . وفي نفس الوقت ، قدمت تلك الشعوب أكبر اسهام لإنقاذ شعوب أوروبا من الاستعباد الفاشي . إن مهمة التحرير التي افتعل بها الاتحاد السوفيatici مهمة لا يمكن محوها من ذاكرة الأمم المعترفة بالجميل . ونسiano هذه الحقيقة ، بل واغفالها ، سيكون تدنيسا للذكر المقدسة لضحاياها واهانة للذين بقوا . إن دروس التاريخ ينبغي أن لا يطويها النسيان .

لا يمكن لعجلة التاريخ أن تدور إلى الوراء . فحرمة حدود ما بعد الحرب تشكل أساس العلاقات السلمية في أوروبا . وإننا نشاطر السيد هانز ديتريش غينشر ، نائب مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية ووزير خارجيتها الموقف الواضح الذي لا لبس فيه والذي أعرب عنه في هذا الصدد .

ونحن نشعر بالتشجيع والسرور أن نرى التغييرات الوعادة والايجابية في العلاقات الدولية تصل ذروة زخمها وتصبح حقيقة ملموسة أكثر من أي وقت مضى . فقد خفت حدة التوترات وتضاءلت المواجهات وبدأ الحوار السياسي المشمر في الظهور فيما بين الدول وأخذت الثقة تتزايد وتثبت نفمة سلم جديدة كل الجدة في العلاقات الدولية . ويتجاوز الاتجاه نحو ضمان الأمن العالمي ، ليس بزيادة تكديس الأسلحة ، وإنما عن طريق إجراء تخفيضات فيها . وثمة نظام دولي جديد يتضح شيئا فشيئا يبسطن إلى سيادة القانون الدولي ، ونبذ المواجهة والعداء في صالح الثقة وحسن الجوار ، والاحترام المتبادل لما فيه مصلحة البلدان والشعوب . وهناك وعي متزايد بالحاجة إلى وضع نهج مقبول بشكل عام لمواجهة التحديات العالمية ، والسعى في سبيل تحقيق التوافق في الرأي العالمي ، وإرساء دعائم الأمن الدولي الشامل وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

(السيد كرافيتيس ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وقد آن الاوان للقيام بأعمال ملموسة تسمح ، دون الاعتماد المفرط على الاساليب التي تتطلب القوة العسكرية ، بإحياء اساليب ضبط النفس عسكريا وقانونيا ، وكذلك امكانية استخدام عناصر الامن غير العسكرية لصيانة السلم . ويمكن للأمم المتحدة ، بل وينبغي لها أن تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد .

ويعرب وفد أوكرانيا عن تأييده لاستخدام طاقة الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية للحيلولة دون حدوث أزمات ومن أجل صيانة السلم والأمن الدوليين . ونحن نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأنه لا يمكن إقامة عالم آمن خال من العنف يمكن تمييز خطوطه الأولى الآن بوضوح ، إلا من خلال الأمم المتحدة ومساعدتها .

إن الطريق المؤدي إلى ذلك العالم طريق وعر . فما زال هناك العديد من العقبات ، في مقدمتها سباق التسلح . لا يمكن أن نكفل التقدم نحو مستقبل آمن إلا عن طريق نزع السلاح . ويمكننا أن نرى الاشر المغид للنتائج العملية الأولى لنزع السلاح على المناخ السياسي الشامل في العالم اليوم . إذ أن تلك النتائج تحفز بشكل واضح على اجراء المفاوضات في مجالات أخرى .

إن قضيتنا اليوم هي نزع السلاح النووي . وفي هذا السياق ، يجدر بنا أن نولي أهمية كبيرة للتبشير بابرام اتفاقية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، وكذلك القضاء الكامل على الأسلحة النووية في نهاية المطاف . ومن الواضح أن استراتيجية الردع النووي يتعدى تبريرها أو الدفاع عنها . فهي تعني بالضرورة ادامة الأسلحة النووية بكل العواقب الفتاكـة المترتبة عليها .

اكتسبت مسألة وقف جميع التجارب النووية أهمية خاصة . فهي مسألة مركزية إذا أردنا أن نبني الحالة العامة للأسلحة النووية تحت سيطرتنا . ويفيد وفد أوكرانيا النداءات من أجل التبشير بدراسة مسألة التوصل إلى حظر شامل على التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف . ويمكن النظر في الاقتراحات الرامية إلى تمديد معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء المبرمة في

(السيد كرافيتز ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

عام ١٩٦٣ ، لتشمل التجارب الجوفية باعتبارها احدى الطرق المؤدية الى معالجة تلك المشكلة ، ويمكن أن يكون الوقف المشترك بين الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة لكل التجارب النووية بمثابة تمهد لاتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية الذي يمكن التحقق منه .

إن امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي من شأنه أن يقوض الأمن الدولي على نحو لم يسبق له مثيل ، وأن يؤدي الى زيادة التهديد بوقوع كارثة عالمية إلى أبعاد لا يمكن إدراكتها . إن الفضاء الخارجي يجب أن يظل منطقة مفتوحة للاستغلال لأغراض سلمية من أجل التعاون الدولي لمنفعة كل الدول . وفي هذا السياق ، نعلم كبار آمالنا على الحوار بين الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة ، والجهود المكثفة المبذولة للتوصل الى نتائج عملية في أعمال مؤتمر نزع السلاح بجنيف .

(السيد كرافيتز ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وقد توفرتاليوم ظروف حقيقة تتبع القضاء الكامل على مخزونات الأسلحة الكيميائية على المستوى العالمي وفرض حظر على تطوير وانتاج تلك الأسلحة . ويدل على ذلك ما أحرز من تقدم مشجع في جنيف حيث وصل العمل في إعداد اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والقضاء على مخزوناتها إلى مراحله النهائية ، فضلا عن اتفاق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حول هذه المسألة . ويرى الوفد الأوكراني أن الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ينبغي أن تث هي مؤتمر نزع السلاح على أن ينتهي من المفاوضات بنجاح في أقرب وقت ممكن . ولا شك أن الانتهاء من إعداد الاتفاقية سيهم إسهاما كبيرا في عملية نزع السلاح الحقيقة ، التي بدأت بيزالة القاذف النووية السوفياتية والأمريكية المتوسطة المدى والقصور مدى ، ويساعد على أن تشمل مجالات أخرى وأن ترقى إلى المستوى المتعدد الأطراف .

ولا يجوز أن تكون ثمة مجالات مقلقة أمام محادثات نزع السلاح . فالنهج الشامل لحل مشكلات نزع السلاح هو النهج الأكثر فعالية . ويؤكد التقدم الذي أحرزته المفاوضات في فيينا أن هذا الأسلوب هو الأسلوب المقبول والواقعي فيتناول هذه المسألة . وقد فتحت الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي تقدم بها أعضاء منظمة حلف وارسو والأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي آفاقا حقيقة للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن التحول التدريجي إلى عقيدة عسكرية دفاعية وتطوير القوات المسلحة على أساس الحد المسؤول من الكفاية .

وترى البلدان الاشتراكية الأعضاء في منظمة حلف وارسو ، كما أوضحت في اجتماع بوخارست للجنة السياسية الاستشارية ، أن الهدف العاجل للمفاوضات هو الاتفاق في مرحلة أولى على وضع حد أقصى مشترك متكافئ بين الحلفين على المجموع الكلي لعدد الجنود وحجم الانواع الرئيسية من الأسلحة في أوروبا وفي شتى أرجائها . وينبغي تحديد مستويات جديدة أدنى كثيرا من الحد الأدنى الموجود حاليا لكلا الجانبين .

إن إجراء تخفيضات جذرية في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا في السنوات القليلة القادمة مترتبة بخفض الأسلحة النووية التكتيكية على

(السيد كرافيتز ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

مراحل ، ثم إزالتها الكاملة في نهاية المطاف ، سيكون وسيلة فعالة للقلال من خطر الحرب . وسيؤدي إلى إضفاء الطابع العالمي على عملية نزع السلاح والإسهام في تعزيز الثقة .

وفيما يتعلق بموضوع تدابير بناء الثقة ، اسحروا لي أن أؤكد الأهمية الخامسة التي تعلقها جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على تطوير هذه التدابير وتوسيع نطاقها . إننا نؤيد توسيع نطاق بناء الثقة ، والرقابة وتدابير التحديد لكي تشمل جميع أشكال النشاط العسكري بما في ذلك النشاط البحري وأنشطة القوات الجوية . ولا يجوز استبعاد أي شكل من أشكال القوات المسلحة أو الأسلحة من عملية المفاوضات .

إن موقفنا المبدئي هو كفالة الانتقال الدينامي من تدابير بناء الثقة الفردية والانفتاح والمراجحة في العلاقات الدولية إلى سياسة واسعة النطاق لبناء الثقة في جميع مجالات النشاط العسكري دون استثناء كجزء لا يتجزأ من إرساء السلام والأمن في أنحاء المعمورة .

ونظام التحقق الفعال شرط أساسي لازم لضمان الأمن الدولي . ونؤمن بإيماناً كاملاً بأن نظام التتحقق الفعال ينبغي أن يشمل جميع جوانب عملية نزع السلاح ، بما يؤدي إلى إقامة نظام شامل للتحقق من نزع السلاح . وتستطيع الأمم أن تسهم في هذا المجال إسهاماً كبيراً ، بل وينبغي عليها ذلك .

وقد سمعنا كثيراً ، في الآونة الأخيرة ، من يعربون عن القلق لأن تدابير نزع السلاح المتعددة الأطراف لم تعد تلتحق التدابير الثنائية . وهي حالة ينبغي أن تعالج . ولا شك أن مستقبل نزع السلاح المتعدد الأطراف يمكن أن يكون أفضل إذا أبدى مجلس الأمن ، بموجب المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة ، اهتماماً إيجابياً "بإقامة السلام والأمن الدولي وتوطديهما بأقل تحويل ... لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية" إلى ناحية التسلیح . وبعبارة أخرى ، عليه أن يسعى إلى ضمان السلام بجعل التسلح في كل دولة عند أدنى حد ممكن - يكفيها للدفاع عن نفسها ، ولكنه لا يكفي للهجوم .

(السيد كرافيتسي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتفتح الخطوات الاولية التي اتخذت في سبيل نزع السلاح الحقيقى الطريق أمام إعادة توجيه الموارد الموفرة نتيجة لذلك نحو سد احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وتجري الان المعالجة العملية لمشكلة تحويل الانتاج العسكري الى الاستخدامات المدنية .

ولا شك أن هذا التحويل يطرح مشاكل معقدة ، منها مشكلة تغيير معدات المكان وإعادة توجيهها وإعادة تشغيل القوى العاملة فيها وإعادة تدريبها ... الى آخره . ولهذا فمن الضروري أكثر من ذي قبل أن نجمع جهودنا لحل تلك المشاكل على جميع المستويات - دولية وإقليمية وعالمية - والاستفادة من الخبرة التي تجمعت في هذا المجال .

ونأمل في أن تجري الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دراسات محددة وتخرج بتصويمات بشأن الجوانب المختلفة للمشكلة . إلا أن من الضروري أن تتمكن الأمم المتحدة من جمع كل المعلومات المتاحة وتتصبح بذلك أشبه بمركز لإعداد استراتيجية عالمية في مجال تحويل الانتاج العسكري الى انتاج مدني . وقد بنيت كثير من الدراسات التي أجريت على تحويل الانتاج في الشرق والغرب على السواء ، أن التحويل ليس ممكنا فقط بل ستكون له آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية أيضا .

والامر الذي يتزايد وضوحا الان هو أن الانفاق العسكري يبطئ من خط التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية . ومن المؤسف أن هذا الاستنتاج لم يلق التأييد في كل مكان . ومع ذلك ، نأمل إلا يحتاج التحول في التفكير بدوره الى وقت طويل . إن ما نحتاج إليه هو أن نتبادل التجارب على المستوى الدولي ، وأن نصنع معا مناهج ومعايير لتحويل الانتاج العسكري الى انتاج مدني .

ونزع السلاح مسألة هامة ، لا لأنه غاية في حد ذاته ، بل لأنه ينبغي أيضا أن يصبح موردا إضافيا لرفع مستويات معيشة الشعوب وتمتعها بمزايا ملحوظة . وإن العبارة الشهيرة "سنحول السيوف الى محاريث" هي في رأينا أبلغ وصف للثالوث الذي لا ينقسم وهو نزع السلاح والتحول والتنمية .

(السيد كرافيتس ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

اسمحوا لي الان بتناول نقطة أخيرة عن مشكلات نزع السلاح تتعلق بدور الجمهور والبرلمانات وديبلوماسية المواطنين . إننا نود أن نرى الرأي العام الدولي يبذل جهوداً أقوى في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح . وقد بنيت حلقة الأمم المتحدة الدراسية حول تدابير بناء الثقة المتعددة الأطراف ، التي عقدت في آيلول/سبتمبر الماضي في كييف ، أن البرنامج كان مفيداً . وتنبوي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية موافق دعمها للأنشطة المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح .

لقد ظل نظام العلاقات الدولية بأسره على مدى عقود يعاني من التوتر الناجم عن المنازعات الإقليمية . غير أن العام الماضي قد حمل إلينا أول بيمى من الأمل .

لقد كنا بحاجة الى سياسة تأخذ في حسبانها حقائق العصر النووي حتى يتسعى لنا أن نتقدم على طريق التسوية السلمية للمنازعات القائمة . وكنا بحاجة الى تفكير جديد يزودنا برؤية للعالم لا في ضوء المواجهة وتوزن القوى ، وإنما في ضوء توازن المصالح .

وفي مقدورنا الان أن نتكلم عن وضع جديد ، يتألف من سلسلة متصلة من التغييرات الإيجابية ، تختلف في حجمها وأهميتها ، أثرت على معظم الأزمات الإقليمية . يتشكل حالياً أسلوب لتسوية تلك الأزمات . وهذا الأسلوب يجسد نهجاً واقعياً في تقدير الأمور في مناطق المنازعات ، والإرادة السياسية والاستعداد للتوصل الى حلول وسط ، والسعى الى التوصل الى مصالحة وطنية بعيداً عن التدخل الخارجي واستخدام أطراف النزاع الأساسية لاليات التفاوض بواسطة الأمم المتحدة وتحت إشرافها وإنشاء نظام للضمادات الدولية\* .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

(السيد كرافيتسي ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ونحن نقدر تقديرنا بالغا إسهام الأمم المتحدة في صياغة وإبرام اتفاقيات جنيف بشأن أفغانستان . وعلى المنظمة الآن أن تتطلع بدور رئيسي أيضا في وضع حد لحقن الدماء والتولم إلى حلول سياسية لشئون أفغانستان ، طبقا لما نصت عليه اتفاقيات جنيف والقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . إن الأمم المتحدة ، ومن قبل ذلك أمينها العام ، لهما القدرة على تشجيع وتنشيط الحوار بين الأفغانيين وإيجاد الآلية اللازمة للوصول إلى تسوية سياسية ، وتشجيع اشتراك جيران أفغانستان في هذه التسوية .

ولقد اقترح هنا السيد عبد الوكيل ، وزير خارجية أفغانستان ، إعداد خطة واضحة وبناء للتسوية في أفغانستان . وفيما يختتم بالعناصر الخارجية لهذه الخطة ، فإن الوضع في أفغانستان يمكن أن يسوى على أفضل وجه من خلال مؤتمر دولي ، تحضره أفغانستان ، وباكستان ، وإيران ، والهند ، والصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي والبلد الذي يترأّس حركة عدم الانحياز . وينعقد المؤتمر للوصول إلى اتفاق لوقف إمدادات الأسلحة إلى الفرقاء المتقاتلين وضمان وضع أفغانستان كدولة محايدة ومنزوعة السلاح ، وتحتفظ بعلاقات مداقة مع جيرانها . وهذه الشروط يمكن أن يتضمنها دستور البلاد الجديد . إن مدخلاً كهذا ، ووسيلة للخروج من الأزمة ، يتفق كلية مع حتميات وروح العصر .

إن الاتجاه العام نحو تحسين العلاقات الدولية ، وتخفيف التوتر ، والتقليل من مخاطر نشوب الحرب قد أفسح المجال للوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط . لقد أدرك العالم ، عموما ، أن هذا يدعو إلى جهود مشتركة تتجلّى في مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، يقدم فرصة لأطراف النزاع للوصول إلى حل تاريخي . وهذا قد يتضمن إجراء دراسة شاملة للمقترحات الهدامة للوصول إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط .

إن إمكانيات التوصل إلى حل سلمي للمأزق الذي سببته المواجهة الطويلة قد أخذ يظهر في الجنوب الإفريقي أيضا . وفي الوقت نفسه ، فمن الجلي ، أن ديناميّات الحل وقدرتها على الشبات في وجه المشاكل التي يواجهها الجنوب الإفريقي تتناسب

(السيد كرافيتز ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

مباشرة مع السرعة التي يسير بها تفكيك نظام الفصل العنصري ، لأن النظام هو أمل التوترات في المنطقة . إن على المجتمع الدولي ألا يألو جهدا لمنع التحاق نظام الفصل العنصري بالالف الثالث .

وهناك خطوات مشجعة تم اتخاذها من أجل التوصل الى تسوية حقيقية في أمريكا الوسطى . وهذه الخطوات تلزم جميع أعضاء المجتمع الدولي بتأييد العملية التي لا تزال غضة نحو الوصول الى تسوية نهائية من شأنها التوفيق بين مصالح مختلف الفرقاء المعنيين . إننا نشيء شباء بالغا على الاتفاقية التي توصل إليها خمسة من رؤساء أمريكا الوسطى ونشئ على إدراكهم لمشاكل المنطقة ، وحكمتهم وجرأتهم وواقعيتهم أيضا . ونرحب بالموقف المرن والبناء لحكومة نيكاراغوا ، التي تحترم التزاماتها بأمانة ودقة وتظهر اهتماما حقيقيا بتحقيق السلام في المنطقة .

ومثل بقية الدول ، فإن لنا مصلحة في إقامة منطقة سلام ، وتعاون وحياد في جنوب شرق آسيا . والطريق لتحقيق هذا الهدف يكمن في تحقيق تسوية في كمبوديا . إن انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا يهيئ الظروف الازمة والمتطلبات الأساسية من أجل تسوية شاملة للمشكلة الكمبودية . وهذا يتضمن اتخاذ إجراءات لمنع الحرب الأهلية والإبادة الجماعية واعتماد ضمانات دولية لوضع كمبوديا كدولة مستقلة ومسالمة ومحايدة وغير منحازة .

إن تنفيذ المقترنات التي تقدمت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من  
أجل إعادة توحيد كوريا بشكل سلمي وديمقراطي وانسحاب القوات الأجنبية من إقليم تلك  
الأمة ، من شأنه تعزيز السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وتمهيد الطريق لإقامة  
كوريا موحدة تنضم إلى الأمم المتحدة .

إننا نؤيد التفاعل البناء والعربي في بين جميع أعضاء المجتمع الدولي لإزالة بؤر التوتر عبر الوسائل السياسية على أساس عادل، وبأمانة، ومن ثم على أساس صلب. إن على جميع الدول، كبيرة وصغرتها على السواء، والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، أن تقدم مساهمة مهمة لتحقيق هذه الغاية.

(السيد كرافيتسي ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن منظمتنا لم تدفع بكل إمكانياتها لحد الآن من أجل وقف الصراع . والآن ، لم يتم استغلال موارد مجلس الأمن وإمكانيات الأمين العام بشكل كامل . إننا نوافق على النتائج التي توصل إليها الأمين العام في تقريره حول دور وأهمية الدبلوماسية الوقائية .

وبينما لا يسعنا إلا الاعتراف بالاتجاهات الإيجابية الحالية في العلاقات السياسية بين الدول ، فإننا لا نستطيع إلا أن نلاحظ عدم إحراز تقدم فعلي على مستوى التفاعل الاقتصادي بين الدول . إن وضع الاقتصاد العالمي يبقى مهزوزاً والمشكلات القائمة آخذة بالتفاقم .

إن الوضع الاقتصادي للبلدان النامية خصوصاً يدعو إلى القلق . فهذه البلدان ما تزال تعاني من التخلف أو الديون الخارجية ، وعدم المساواة في التجارة الدولية ، ومختلف إجراءات الحماية ، وغير ذلك من الأساليب غير القانونية التي يستعملها القوي ضد الضعيف . إن النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية غير ديمقراطي ولا يفي بمصالح الفالبية العظمى من الدول .

إن التكافل الاقتصادي المتزايد بين الدول وتدوير الحياة الاقتصادية قد هيأ الساحة لتطوير التعاون وإقامة علاقات اقتصادية محبية أكثر . وقد تعززت هذه الأهداف ، عندما خرجت ، في الأمم المتحدة ، فكرة الأمن الاقتصادي الدولي الذي يهدف إلى تحقيق علاقات اقتصادية دولية وحالة من الاقتصاد العالمي تكون مقبولة ومفيدة عموماً وعادلة وتهدف إلى خلق ظروف للتعايش السلمي والتعاون فيما بين جميع الدول ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية .

وفي السنوات الأخيرة ، فرضت مسألة البيئة نفسها على رأس قائمة المشاكل العالمية ذات الأولوية . إن مسألة البيئة لا يمكن حلها بفعالية إلا على المستوى العالمي . ونحن نقدر تقديرًا بالغاً دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حشد جهود المجتمع الدولي لمنع وقوع الكارثة . إننا بحاجة لتطوير وتحسين إمكانيات الأمم المتحدة في مراقبة ، وتقدير الخطر التي تهدد البيئة والتشدد بها . وتقديم

(السيد كرافيتس ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

مساعدات الإغاثة في حالة حدوث طوارئ بيئية . إن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد فكرة إقامة مركز إغاثة بيئي عاجل في إطار الأمم المتحدة . ومن شأن المركز أن يحشد جهود المنظمات الدولية للحفاظ على البيئة لتمثيل المستوى عالٍ وجديد ، ويمكن أن يكون مساهمة عملية في التغلب على الأزمات البيئية .

إن المؤتمر الدولي بشأن البيئة والتنمية ، المقرر عقده سنة ١٩٩٢ ، سيكون عليه القيام بإعداد خطة تتضمن استراتيجية عالمية من أجل البقاء البيئي . والولاية المقترحة للمؤتمر تتفق تماماً مع الأهداف والغايات التي وردت في فكرة الأمن البيئي الدولي التي جاءت بمبادرة من جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا وبلدان أخرى .

إننا نسمع أكثر فأكثر أنساناً يطالبون بأن تكون حماية الصحة البيئية للكوكب مرتكزة على أساس مطلب من التعاون الدولي . إن ذلك يعطياناً الأمل بأن الأمان البيئي سيكون مضموناً وأن البيئة لن تعاني من ضرر يتذرع إصلاحه . وكما أشير في مؤتمر نواب الشعب في الاتحاد السوفيتي ، فإن من الإجرام استنفاد الاقتصاد العالمي في سباق التسلح وتجاهل الحاجة للحفاظ على موئل الإنسان .

واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، فإن صحة الاتجاه التاريخي لبلد ما يجب أن يحكم عليه بما له من بعد إنساني في سياساته المحلية والخارجية .

إن مشاركة دولة ما في أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية ورفضها للمعايير المزدوجة لها دليل واضح على أنها تكترث بالإنسان وتجاهد من أجل الحفاظ على القيم الإنسانية العالمية . أريد أن أتناول وجهاً واحداً لهذا الموضوع . إن كل أولئك الذين تكلموا أثناء المناقشة العامة قد عبروا جميعهم تقريباً عن قلق عميق بشأن مشكلة تعاطي المخدرات . إن الجماعات الإجرامية للمتاجرين بالمخدرات ، بامتلاكها موارد مالية ضخمة ، تعمل على تقويض الأسس الاقتصادية والسياسية للدول وتتوقع المؤسسات القضائية والحكومية في شبكة من الفساد . إن الملايين من الناس يخسرون صحتهم ، وحتى حياتهم بسبب المخدرات .

(السيد كرافيتسي ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ما من أحد بمفرده يستطيع التغلب على هذا الشر . فالجهد المشترك وحده هو قادر على تحقيق النتيجة المرجوة . ولقد أظهر المؤتمر الدولي للحد من اساءة استخدام المخدرات ان المجتمع العالمي جاد في مكافحة هذه الآفة . كما ان اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، والمكوك الدولي الأخرى التي اعتمدت لمكافحة اساءة استخدام المخدرات ، كانت نتيجة لوعي الدول المتنامية بالطبيعة العالمية لهذه المشكلة .

يتعين تطوير التعاون الدولي الذي تجلس بوضوح في هذا الميدان . ومن الضروري إيجاد تفاعل أوسع وبذل جهود منسقة لمكافحة الاتجار بالمخدرات واستخدامها . ونحن نعتقد أن بوضع الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوة المنطقية التالية في هذا الاتجاه بإعلان عقد لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

ووفد أوكرانيا على استعداد لتقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع تنظيره الجمعية العامة في هذه الدورة . كما يمكن للجمعية العامة أن تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى لجنة المخدرات وضع برنامج لهذا العقد تعتمده الجمعية العامة .

ونرى أن تكون في صميم هذا البرنامج تدابير للاعمال الفعال لاتفاقيات مكافحة إساءة استخدام المخدرات وتنفيذ خطة عام ١٩٨٧ المشتركة والأنشطة التي اعتمدها مندوبي الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات ، كما نرى أن تدمج في البرنامج الجهد الذي تبذل على الصعيد الوطني . ويمكن لعقد مؤتمر دولي مناسب أن يشكل إحدى مراحل البرنامج . كما يمكن للمؤتمر أن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العقد وأن يتخذ قرارات بشأن مزيد من الخطوات .

أخيرا ، إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للتعاون بنشاط مع جميع البلدان لتدعم النظام القانوني الدولي وصياغة تدابير محددة لتعزيز دور القانون الدولي . ونحن نرى أن عقد القانون الدولي الذي اقترحته بلدان عدم الانحياز يمكن أن ينجز بهذا الهدف .

(السيد كرافيتسي، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن سياسة التشديد على سيادة القانون الدولي التي نأخذ بها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية إنشاء دولتنا التي بنيناها على أساس من حكم القانون حقاً . إن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إذ تكيف قواعدها التشريعية الوطنية لتنتمى تماماً والالتزاماتها الدولية ، تتضامن مع جميع الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق مستويات أعلى من الحماية القانونية للأفراد .

إن أنبعاث الأمم المتحدة مرتبط بالآمال المتتجدة في تحقيق مستقبل يسوده السلام . ويجدونا أمل أن تلقى الجهد الرامي إلى إيجاد عالم تسوده العلاقات السلمية المتحضرة بين الدول والأمم تأييداً جميع الوفود في الدورة الرابعة والأربعين . كما يجدونا أمل أن توفر أعمال الجمعية العامة زخماً جديداً للتقدم صوب مستقبل أكثر أمناً وأن تساعد على تحويل الأمم المتحدة إلى آلية للسلم أكثر فعالية .

السيد الرياني (اليمن) : اسمحوا لي في بداية كلمتي هذه أن أقدم

لهم ، باسم وفد الجمهورية العربية اليمنية ، وباسمي شخصياً ، خالص التهانى والتبريك لانتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، وإننا على ثقة تامة من أن ما تتحلون به من دراية وحنكة وكفاءة عالية سيكون له الأثر الكبير في إنجاح أعمال الدورة . كما يسرني أن أقدم من خلالكم باللغ الشكر والتقدير والثناء لسلفكم السيد دانتي كابوتتو الرئيس السابق للدورة الثالثة والأربعين والذي أظهر خلال توليه رئاسة أعمال الدورة القدرة والكفاءة العاليةتين .

إن الجهد القيمة التي قام بها السيد خافيير بيريز دي كويبيار تجاه القضايا التي واجهها العالم خلال السنة الماضية ومساعيه الحميدة لإيجاد الحلول المناسبة والعادلة لها تجعلنى ، باسم بلادي ، وباسمي شخصياً ، أعبر له عن عظيم الشكر والتقدير متمنياً له مزيداً من النجاح والتوفيق في جميع المهام الجسامية الموكلة إليه . كما أهنئ الأمين العام المساعد وجميع العاملين في هذه المنظمة الدولية ، بما فيهم قوات حفظ السلام المرابطة في بقاع عديدة من العالم والذين كرسوا حياتهم لخدمة السلام وحفظ الأمن الدولي ، على كل ما يبذلونه من جهود خيرة لصالح سلام البشرية ورخائها .

إن التقرير الشامل والقيم الذي قدمه السيد خالد بيريز دي كوييبار عن دور المنظمة والمهام التي قامت بها خلال العام المنصرم ليبعث على الأمل بأن منظمتنا هذه ، وخاصة في ظل المتغيرات الإيجابية التي شهدتها الساحة الدولية ، ستتمكن من القيام بمهامها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتعزز من قدرتها على اضطلاع بالدور الذي من أجله أنشئت لتشتت للمجتمع الدولي أنها البديل الأمثل والمرجع الوحيد لحل جميع المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم ، وخاصة بعد أن أثبتت - بفضل جهود أمينها العام وجميع العاملين معه - أن لغة الحوار هي السبيل الوحيد لتحقيق العدالة وترسيخ السلام . ولا أدل على ذلك مما شهدناه خلال العام الماضي من انفراج على طريق السلام في عدد من القضايا الدولية ، كالقضية الأفغانية ، قضية ناميبيا ، ومشكلة كمبوتشيا ، قضية الصحراء الغربية ، وأخيرا وليس آخرها ما تشهده الحدود بين العراق وإيران من هدوء نسبي بفضل جهود مراقبينا المنظمة المشرفين على وقف إطلاق النار وذلك على الرغم من عدم إحراز تقدم ملموس في مفاوضات السلام بين الدولتين لتحقيق سلام دائم وعادل ومحشر في تلك المنطقة التي شهدت أطول وأفتك حرب في هذا القرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

إن دورتنا هذه تعمق في ظل مذاي يسوده الارتياب والتفاؤل لما تحقق من تطور إيجابي في العلاقات الدولية ، وانفراج في العلاقات بين الدولتين العظميين ، وكان من أهم بوادره الإيجابية الاستمرار في المفاوضات من أجل الوصول إلى حلول شاملة لوقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح الشامل والتام ، وكذلك توافر الاقتضاء التام والتعاون المشترك بين القوتين العظميين لإزالة بؤر التوتر وإطفاء نار الحرب في كل بقاع العالم ، وذلك بإيجاد الحلول المناسبة والعادلة لها عن طريق المفاوضات السياسية وبالوسائل السلمية .

إننا نرى بأن التعاون وحل المنازعات بالطرق السلمية بما يضمن الحقوق العادلة والمشروعة للشعوب المظلومة هو البديل الأمثل لسياسة المواجهة والتصعيد؛ التي عادة ما تدفع هذا العالم إلى حافة الهاوية ، وتسبب أضراراً بالغة مهددة بذلك السلام ، والأمن ، والاستقرار الدولي رغم علمنا جميعاً ، كأعضاء في الأسرة الدولية بـأن النهاية المحتملة لجميع المنازعات هي الجلوس على مائدة المفاوضات بعيداً عن سياسة فرض الحلول القسرية وبسط الهيمنة . وفي هذا الصدد ، فإن بلادي تعلن عن تأييدها التام للدعوات الرامية إلى التخلص النهائي من الأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لها ، بحلول نهاية هذا القرن . كما تؤيد الدعوات إلى وقف التجارب المتعلقة بالأسلحة النووية ، وتحويل تلك المبالغ الهائلة التي تنفق في هذا المجال لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية خدمة للبشرية جماء ، وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث التي لم تك تخرج من ربة الهيمنة الاستعمارية حتى وقعت فريسة للتبعية الاقتصادية عندما أصبحت ثروات هذه الدول مرهونة لسداد ديونها ، وخاضعة لتحكم الدول والمؤسسات الدائنة نفسها في مستوى أسعارها .

رغم ما يسود الاجواء الدولية من تفاؤل نتيجة لسياسة الاتجاه نحو المعالجة السلمية للقضايااقليمية والدولية ، إلا أن الواقع في الشرق الاوسط ما زال يتسم بالخطر ، ويشكل تهديداً للسلام ، لا في المنطقة فحسب بل وفي العالم كله نتيجة لسياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الذي يوشك أن يدخل بانتفاضته الباسلة عامها الثالث ، رغم ما يواجهه ذلك الشعب البطل في الضفة الغربية وقطاع غزة من عنت وبطش قوات الاحتلال الامريكي لا لشيء إلا لأنه يطالب بحقوقه المشروعة ، فلا يجد من المحتل سوى القتل والقتل والسجن والتعذيب والإبعاد وهدم المنازل ، كما تمارس تجاه مطالبه العادلة كل أنواع القهر والظلم وكل الامالib الوحشية المنافية للأعراف والقوانين الدولية ولحقوق الإنسان . وأمام ذلك كله ، ما زال البعض من أولئك الذين لا تنقطع نداءاتهم باحترام حقوق الإنسان ، يتجاهلون كل تلك الممارسات الوحشية ، بل وتحجّم دول عظمى عن التصويت على أي قرار يدين الكيان الصهيوني الذي

يجمع المجتمع الدولي على ادانته والتنديد بأعماله الوحشية ، وهنا لا يسعني إلا أن أحبي بكل فخر واعتزاز أولئك الصامدين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي ، رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً .

إن الجمهورية العربية اليمنية لتأكد مساندتها للجهود المبذولة لتحقيق السلام المشرف والعادل في منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص ، تلك القرارات الإيجابية التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بمدينة الجزائر ، وما أكد عليه الأخ ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ، بعد ذلك ، عند انتقال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين إلى جنيف لمناقشة بنـد فلسطين ، تلك الدورة التي عقدتها منظمتنا هذه لتشتبـلـلـلـعـالـمـ أـجـمـعـ أهمـيـةـ هـذـهـ القضية ، ومسؤوليتنا جـمـيـعـاـ تـجـاهـهاـ .ـ لـكـنـهـ بـالـرـغـمـ مـنـ مرـورـ عـامـ كـامـلـ عـلـىـ قـرـارـاتـ الجمعـيـةـ العـامـةـ فـيـ تـلـكـ الدـوـرـةـ ،ـ وـبـالـرـغـمـ أـيـضاـ مـنـ كـلـ مـاـ قـدـمـتـهـ منـظـمـةـ التـحرـيرـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ ،ـ المـمـثـلـ الشـرـعـيـ وـالـوـحـيدـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ ،ـ مـنـ مـرـونـةـ فـيـ موـاقـفـهـاـ اـسـتـجـابـةـ لـنـدـاءـ الـعـقـلـ وـالـعـدـلـ وـالـسـلـامـ ،ـ إـلـاـ أـنـ إـسـرـائـيلـ مـاـ زـالـتـ ،ـ وـبـكـلـ صـلـافـةـ ،ـ تـرـفـقـ الـانـسـيـاعـ لـقـرـارـاتـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ باـحـتـالـلـهـاـ لـلـأـرـاضـيـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ الضـفـةـ الـغـرـبـيـةـ وـقـطـاعـ غـزـةـ وـالـجـوـلـانـ السـوـرـيـةـ وـجـنـوبـ لـبـنـانـ ،ـ وـتـوـاـصـلـ عـدـوـانـهـاـ عـلـىـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ الـاعـزـلـ مـنـ السـلاحـ وـتـرـفـقـ رـفـضـاـ قـاطـعاـ الـاستـجـابـةـ لـكـلـ دـعـوـاتـ السـلـامـ الـمـسـتـنـدـةـ إـلـىـ قـرـارـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ،ـ وـتـضـرـبـ بـكـلـ تـلـكـ الـقـرـارـاتـ عـرـضـ الـحـائـطـ لـتـشـبـلـلـلـعـالـمـ إـلـيـهـ مـنـ كـمـاـ ظـلـتـ تـفـعـلـ عـلـىـ مـدىـ أـرـبعـينـ عـامـ نـزـعـاتـهـاـ الـاسـتـعـمـارـيـةـ وـالـاسـتـيـطـانـيـةـ ،ـ وـمـارـسـتـهـاـ لـكـلـ أـنـوـاعـ الـبـطـشـ وـالـتـعـسـفـ ،ـ إـنـاـ نـدـعـوـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ لـيـتـحـمـلـ مـسـؤـلـيـتـهـ تـجـاهـ تـفـاقـمـ الـأـوضـاعـ فـيـ الـأـرـاضـيـ الـعـرـبـيـةـ الـمـحـتـلـةـ ،ـ وـإـرـغـامـ الـكـيـانـ الصـهـيـونـيـ عـلـىـ الـاسـتـجـابـةـ إـلـىـ نـدـاءـ السـلـامـ ،ـ وـذـلـكـ بـالـانـسـحـابـ الـفـورـيـ مـنـ الـأـرـاضـيـ الـعـرـبـيـةـ الـمـحـتـلـةـ مـنـذـ عـامـ ١٩٦٧ـ ،ـ وـالـجـلوـمـ عـلـىـ طـاـوـلـةـ الـمـفاـوضـاتـ مـعـ الـأـطـرـافـ الـمـعـنـيـةـ ،ـ وـفيـ مـقـدـمـتـهـ مـنـظـمـةـ التـحرـيرـ الـفـلـسـطـيـنـيـ الـمـمـثـلـ الـشـرـعـيـ وـالـوـحـيدـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ تـحـتـ مـظـلـةـ الـمـؤـتـمـرـ الـدـولـيـ لـلـسـلـامـ ،ـ بـرـعـاـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ،ـ لـيـتـحـقـقـ لـهـذـاـ الشـعـبـ حـقـهـ فـيـ الـعـودـةـ إـلـىـ أـرـضـهـ ،ـ وـتـقـرـيرـ مـصـيرـهـ بـخـفـسـهـ ،ـ

وإنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني . كما نؤكد ، مرة أخرى ، على أن المسؤولية الكبرى في تحقيق ذلك تقع - في المقام الأول - على عاتق الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التزاما بما ينص عليه ميثاق هذه المنظمة . ومن هذا المنطلق ، فإن بلادي تؤكد أيضا أنه لا يكفي أن تقول إحدى هذه الدول أن كرة السلام قد أصبحت في الملعب الإسرائيلي ، بينما يستمر زعماء ذلك الكيان الفاسد في اللعب بالنار ، إن المسؤولية التي يتحملها أولئك القادرون على اطفائها لا تقل أبدا عن مسؤولية من أشعلها وتمادي في اللعب بها .

أما على صعيد القضية اللبنانية ، فإن المساعي التي تقوم بها اللجنة الثلاثية العربية المنشبقة عن مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في الدار البيضاء في شهر أيار/مايو الماضي تبشر بالخير والتفاؤل ، وذلك بفضل تجاوب جميع الأطراف المعنية مع مساعي وجهود اللجنة والرغبة الصادقة والاقتناع المشترك لدى جميع الأطراف بأن حل الأزمة اللبنانية لن يتاتي إلا عن طريق الحوار السياسي وبالوسائل السلمية وعدم اللجوء إلى السلاح الذي أثبت عدم جدواه طيلة السنوات الثلاث عشرة الماضية .

وإننا لنشاهد جميع البلدان المحبة للسلام ببذل كل جهد ممكن لإنجاح مساعي اللجنة الثلاثية العربية لإنهاء الأزمة اللبنانية والتضامن مع شعب لبنان للحفاظ على وحدته الوطنية ، وسيادته على أرضه ، ووضع حد للمعاناة ، والتشرد والخوف الذي يعيشه أبناؤه منذ فترة طويلة .

كما نشاهد المجتمع الدولي العمل على بذل المزيد من الجهد وممارسة الضغط الحقيقي على الكيان الصهيوني للانسحاب من الأراضي اللبنانية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ (١٩٧٨) .

إن الجمهورية العربية اليمنية إذ تقدر للعراق الشقيق سرعة استجابته للقبول بقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) والذي لم تقبل به جمهورية إيران الاسلامية إلا بعد مرور عام تقريباً على مدوره فإنها لتعبر عن قلقها البالغ لاستمرار حالة الاحرب واللاملاع بين العراق وإيران وذلك يتطلب من منظمتنا ومن جميع الدول المحبة للسلام تكثيف الجهد والمساعي للانتقال من هذه الحالة التي تنذر بالخطر الى المفاوضات المستمرة والمباشرة بين الطرفين ، بموجب قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي تعتبره إطاراً شاملاً لتحقيق السلام وإزالة جميع العقبات والصعاب التي تقف في طريق تنفيذه بما وروحاً ، بما في ذلك اقتراح إيران بسرعة التعميل بعملية تبادل الأسرى بين الطرفين لأن ذلك هو الدليل الحقيقي لإثبات حسن النوايا وتأكيد الرغبة الصادقة في تحقيق السلام الدائم ومدق التوجه نحو حل جميع الخلافات بالطرق السلمية وصولاً الى عقد اتفاقية سلام شاملة ودائمة بين البلدين وعودة العلاقات بينهما الى مجاريها الطبيعية .

إن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وتشجيع مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يأتي في مقدمة اهتمامات بلادي في سياساتها الإقليمية ، ولذلك فإننا نرحب بالتطورات الإيجابية التي تشهدها العلاقات السياسية بين دول القرن الإفريقي كما نرحب بسياسة التعاون والتفاهم بين حكومة السودان الشقيق وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية . وكذلك تؤيد بلادي مبادرة السلام الجديدة التي أعلنتها الحكومة الإثيوبية والتي بذلت على أساسها المفاوضات تحت رعاية الرئيس الأسبق للولايات المتحدة السيد جيمي كارتر . والجمهورية العربية اليمنية إذ ترحب بقرار الطرفين المتفاوضين اختيار عاصمتها منعاء ضمن عدد من عوامل المنطقة لإجراء المفاوضات فيها لتأكد استعدادها لبذل أقصى الجهود الممكنة في سبيل توصل الطرفين إلى حل عادل ومشرف يكفل لمنطقة البحر الأحمر والدول المطلة عليهما السلام والاستقرار والتعاون والوحدة الوطنية والبناء لما فيه خير شعوبها وتقدمها ورخائتها .

إن الحفاظ على سيادة أفغانستان ووحدة أراضيها وحق شعبها في اختيار نوع الحكم والنظام الاقتصادي الذي يرتئيه لنفسه دون أي تدخل خارجي أو ضغوط مباشرة من الالتزام الصارم بما ورد في اتفاقيات جنيف الخامسة بهذه القضية يمثل بنظر بلادي المرتكز الأصasi للوصول إلى تسوية شاملة ونهائية للقضية الأفغانية . ومن هذا المنطلق فإننا نعبر عن ارتياحنا البالغ لانسحاب القوات السوفياتية من الأرض الأفغانية ونناشد المنظمة الدولية وأمينها العام ضرورة تكثيف الجهد وبذل المزيد من المساعي لتقرير وجهات النظر بين الأطراف الأفغانية المتصارعة كيما يتمكن الشعب الأفغاني من استعادة أمنه ووحدته الوطنية ويحل السلام والاستقرار في المنطقة .

إننا نرى بأن الاستمرار في المفاوضات وإجراء المشاورات بين الطائفتين القبرصيتين هما السبيل الأوحد للتئام الشمل وعودة الوحدة القبرصية . ولذلك فإن تلك الجهود التي تقوم بها منظمتنا لتقرير وجهات النظر بين الطائفتين نحو تسوية خلافاتها تحتاج من الدعم والتاييد حرصا على سيادة ووحدة قبرص وحفظها على أمن واستقرار المنطقة .

كما أن المفاوضات واللقاءات الهادفة إلى تسوية الأزمة الكمبوتية وخاصة بعد إعلان جمهورية فيبيت نام سحب قواتها من كمبوديا تجعلنا نشعر بالارتياح ونتفاءل بقرب تسوية الأزمة بما يكفل للشعب الكمبودي ممارسة حقه الطبيعي في الحرية والسيادة على أرضه بعيدا عن أي تدخل خارجي .

أما بالنسبة للوضع في شبه الجزيرة الكورية فإننا نؤيد السعي إلى تحقيق الوحدة الكورية بالطرق السلمية والديمقراطية .

إن الفصل والتمييز العنصري الذي يمارسه نظام بريتوريا هو السبب الجذري للصراع واستمرار حالة الحرب وزعزعة السلم والأمن في الجنوب الإفريقي كما أنه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، فما زال نظام بريتوريا العنصري ينكر الحقوق الأساسية للأغلبية السوداء بجنوب إفريقيا كما يقوم بممارسة سياسة العداوان والتدخل في شؤون دول المنطقة ، الأمر الذي أدى إلى زعزعة أمن واستقرار هذه الدول وعرقلة جهود التنمية الاقتصادية لشعوب المنطقة . ولذا فإنه يتوجب على المجتمع الدولي

تقديم الدعم المادي والمعنوي الى شعب جنوب افريقيا المكافح وممارسة كل امالييس الضغط على النظام العنصري في جنوب افريقيا حتى يمثل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن .

إن الخطوات الإيجابية التي أحرزت حتى الان نحو تنفيذ خطة المنظمة الدولية لححول إقليم ناميبيا على استقلاله يرجع الفضل فيها الى جهود منظمتنا الدولية وأمينها العام رغم التحديات والمعارك والصعاب التي وضعتها حكومة بريتوريا العنصرية للحيلولة دون ححول الشعب الشاميبي على استقلاله وحريته . وإنني إذ أعرب باسم بلادي عن الارتياح التام لبدء تنفيذ خطة منظمة الامم المتحدة الخامسة باستقلال ناميبيا فإنه في نفس الوقت أدعو جميع بلدان العالم وخاصة الدول الكبيرة الى دعم جهود المنظمة في خطتها نحو تحقيق استقلال ناميبيا بموجب قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وتوفير المناخ المناسب لإجراء انتخابات حرة نزيهة في جميع مناطق الإقليم .

إن التطورات الهامة والإيجابية التي تجري في منطقة أمريكا اللاتينية قد تميزت بالعمل بمبادئ الديمقراطية والوثام السياسي والسير نحو حل الخلافات والمنازعات بالطرق والوسائل السلمية والاحترام المتبادل لحق دول القارة في اختيار شكل النظام السياسي والاقتصادي الذي يتلاءم مع ظروفها وواقعها وكذلك الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ، وذلك كله يتطلب من منظمتنا ومن دول العالم دعم الجهد السلمي الرامي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائم .

إن وقف التجارب النووية ومنعها نهائياً يعتبر من أولويات نزع السلاح النووي . وفي هذا الإطار فإننا نرحب بالمساعي الرامية من جانب أكثر من أربعين دولة إلى عقد مؤتمر دولي لتعديل معاهدة الممنوع الجزئي للتجارب النووية إلى معاهدة لمنع التجارب منعاً شاملاً ، كما أننا نؤكد دعمنا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لكونه ملكاً للبشرية جماء ، ويجب أن يستغل لأغراض ملتمية ولا شيء غير ذلك . ومن هذا المنطلق فإن على منظمتنا الدولية الاضطلاع بدورها في مجال نزع السلاح وعدم عسكرة الفضاء الخارجي ، واقامة نظام تفتيش دقيق وصارم تمهدياً لعقد دورات استثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح .

إننا في الجمهورية العربية اليمنية نحرض على أن نؤكد في كل عام من على هذا المنبر الأهمية القمئى التي توليهها لجعل المحيط الهندي وامتداداته منطقة خالية من أي وجود عسكري للدول الأجنبية وتحويله إلى منطقة أمن وسلام وتعاون دولي بعيداً عن مخاطر الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية . كما نؤكد في هذا المقام تأييدنا ومبركتنا لعقد المؤتمر الدولي المعنى بذلك في مدينة كولومبو عاصمة سري لانكا في الربيع القادم .

كما أن التقدم الذي أحرز في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في باريس حول الإزالة الكاملة للأسلحة الكيماوية والتي ضم الدول الطرف الموقعة على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وغيرها من الدول المعنية قد أثبت أن هناك اقتناعاً تاماً لدى جميع دول العالم بضرورة إبرام اتفاقية عامة وشاملة بشأن حظر تطوير وانتاج وتخزين واستخدام جميع الأسلحة الكيميائية وضرورة تدميرها كلية .

وفي هذا الصدد تعرب بلادي عن قلقها العميق إزاء تجاهل المجتمع الدولي رفع الكيان الصهيوني إخضاع منشأته النووية للرقابة الدولية ، لأن ذلك الموقف قد شجع هذا الكيان على التمادي في غيه والبدء بإجراء التجارب على المواريف بعيدة المدى مما يعمق حالة القلق وعدم الاستقرار السائد في منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط التي كانت أسرائيل ولا تزال سبباً أساسياً فيها .

إن أحدها هامة ذات صلة بالأمن الدولي قد وقعت وأدت إلى اتجاهات جديدة في العلاقات الدولية حيث أخذت المفاوضات الجادة محل المراعات المباشرة . ومع ذلك فلكي يتحقق السلام والأمن لابد من أن يكشف المجتمع الدولي جهوده ولابد من مشاركة جميع دول العالم ومساهمتها متساوية في هذا المضمار .

إنني أؤكد باسم بلادي أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين نزع السلاح والانفراج الدولي واحترام مبادئ وأهداف ميثاق المنظمة الدولية إذا ما اقتنع ذلك بالحرس على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والحل السلمي للمنازعات وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية واحترام حق تقرير المصير والاستقلال الوطني

والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الاستعمار والصهيونية والتمييز العنصري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان .

إن تحقيق السلام والأمن العالميين لا يمكن بلوغه دون تحقيق تنمية اقتصادية لكافة البلدان . فتفاقم المشاكل المرتبطة بالتنمية في البلدان النامية قد يهدى المكتسبات الإيجابية التي تحقق في مجال العلاقات الدولية لأن التناقض الشديد بين النفقات العسكرية الخيالية وبين حالات الفقر المدقع في العديد من الدول النامية يؤكد كل التأكيد أهمية ترسیخ مفهوم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في دول العالم الثالث . ولكن الحقيقة المرة تؤكد أن الوضع الاقتصادي الدولي الراهن ما زال يتسم بالتردي وعدم التوازن حيث لا تزال الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تتسع أكثر فأكثر نتيجة لعدم التوازن في معدلات التبادل التجاري وأزمة الديون وارتفاع معدلات الفائدة العالمية والتدابير الجماعية المتعلقة بالحواجز التجارية الأخرى التي تقييمها الدول المتقدمة أضافة إلى التدفق العسكري للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة بحيث أصبح ذلك يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين وعائقاً ملماً في تطور ونمو البلدان النامية .

لذلك فإنه وبقدر اهتمام بلادي بالقضايا السياسية الهامة في عالمنا فهي توسي للمشاكل الاقتصادية نفس المستوى من الاهتمام ولذلك فإننا نؤكد أن النظام الاقتصادي الراهن لا يزال بحاجة للبحث عن سبل جديدة لتطويره وإرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي جديد يرتكز على أسس من التكافؤ والمساواة بين جميع بلدان العالم ويقرب المسافات بين العالم الصناعي الغني والعالم الثالث الفقير .

وترى بلادي أن ما تعانيه دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية خانقة ووضع اقتصادي غير متوازن وغير متكافئ يتطلب من المجتمع الدولي بآكمته تكثيف الجهد و التعاون لإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدالة والانصاف وتكافؤ الفرص .

كما نرى أنه قد بات من الضروري عقد محفل دولي مناسب تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة المؤسسات التمويلية الدولية والبنوك العالمية بهدف درامة وضع حلول ناجحة للازمة الناجمة عن مشكلة الديون الخارجية في نطاق محيط ملائم للتنمية المستمرة وتخفيف أعباء تلك الديون التي تحمل كاهل الدول النامية وتقف عقبة في سبيل نموها وتقدمها .

وختاماً لكلمتى هذه يطيب لي أن أشير إلى أن مسيرة الديمقراطية على طريق التنمية وتحقيق الوحدة اليمنية تزداد كل يوم رسوخاً وثباتاً في بلادي بفضل حكمة قيادتها السياسية ممثلة بالرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية ، القائد العام للقوات المسلحة ، الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام .

كما يطيب لي أيضاً أن أنه بالخطوة التاريخية التي خطتها بلادي بالاشتراك مع شقيقاتها المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية في شهر شباط/فبراير المنصرم بإعلان قيام مجلس التعاون العربي الذي يهدف إلى تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق والتكامل بين دولة الأربع في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وصولاً إلى تحقيق التعاون والتكامل الأعم والأشمل بين الدول العربية كافة وخصوصاً مع مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغربي .

وفي الختام أكرر مجدداً استعدادنا للتعاون معكم في سبيل تحقيق أهداف وغايات هذه الدورة التي نتشرف من خلالها خير البشرية وأمنها وتقدمها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن تقديرني لوزير خارجية جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية لاتباعه الاجراءات المتفق عليها يوم أمس بخصوص تلقي التهاني على كلمته ، ويحذوني العمل في أن يحذوا الآخرون حذوه .

السيد شاموبياري (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ،

بادئ ذي بدء ، أن أعرب لكم سيدى الرئيس عن ارتياح وسرور وفدي لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . إن الإجماع الذي اتخد به ذلك القرار يعبر لا عن سجلكم المرموق بوصفكم وزيرا للخارجية وممثلا دائمًا لبلدكم في الأمم المتحدة فحسب ، بل أيضًا عن مكانة بلدكم نيجيريا الذي نفخر به كلنا في إفريقيا . كما أن الرئيس السابق للجمعية العامة ، السيد دانتي كابوتو مثل الأرجنتين ، قد اطلع بمهام منصبه بكفاءة واقتدار في سنة حامدة وشاقة . ونود أن نعرب عن تقديرنا له .

لقد ترأس أمينا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار منظمتنا خلال بعض من أكثر سنواتها اضطرابا وكذلك في بعض من أكثر سنواتها إشمارا ونجاحا . إن هذا التحول في مقادير الأمم المتحدة في ظل رئاسته يعزى إلى حد كبير إلى مهارة الربان الذي نود أن نؤكد له مجددًا ثقتنا المستمرة .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة يجب أن تعكس على البحث الجاد للمشاكل التي تؤثر على الاقتصاد العالمي . فالنسمة العلية التي أتاحت قدرًا كبيرًا من الاتصال في العلاقات السياسية الدولية لم تنجح في تحقيق تقدم يذكر فيما يتعلق بهذه الميدان الحيوي ، ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية . فما زال اتجاه الاقتصاد العالمي تتحكم فيه حلقة ضئيلة من الأمم الفنية والقوية التي رجحت لديها لفترة طويلة للغاية كفة تحقيق المعامل الخامسة القصيرة الأجل واحتياجات الاقتصادات الوطنية الفردية على كفة الخطوات اللازمة لإقامة اقتصاد عالمي أوفر صحة يعود بالنفع على الدول كلها في الأجل الطويل . وكانت النتيجة بالنسبة للبلدان الأصغر حجمًا انهيار أسعار السلع الأساسية مما جعل معدلات التبادل التجاري شديدة الإجحاف حتى بات من المطلوب منها أن تتبادل أضعاف كمية وحجم السلعة الأساسية التي نتتجها للحصول على نفس القدر من السلع المصنعة الذي كنا نحصل عليه منذ سنوات قليلة فحسب . وبإضافة إلى ذلك ، أدى الاقتراف الذي اضطرت إليه البلدان النامية والذي فاقم منه

ارتفاع أسعار الفائدة الى فرض عبء مرهق على تلك البلدان فيما يتعلق بخدمة الديون حتى وصل التحويل العكسي الصافي للموارد من الجنوب الى الشمال الى ما يقرب من ٥٠ مليون دولار سنويا ، وفقا لحسابات المؤسسات المالية الدولية . ومع أن خمسين مليون دولار تشكل مديونية هائلة للغاية ، فإن المعلومات تتواتر عن استمرار تدفق المزيد من الأموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

كيف يمكننا أن نتكلم ونحن مرتاحو الضمير عن حقبة أكثر اتساما بالسود واللوثام في حين أننا نواصل تأييد التحويل المستمر لمثل هذا القدر الهائل من الموارد من البلدان الفقيرة والجائعة الى البلدان الفنية والموسرة ؟

إننا نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت على الساحة السياسية الدولية ونؤيد تتمتع كل الشعوب بالحقوق السياسية والمدنية . غير أن الضمير يملئ علينا أن نقر بعدم كفاية تلك الحقوق . فللشعوب أيضا حقوق اقتصادية واجتماعية هي : الحق في التمتع بصحة جيدة ، والحق في الفداء والماوى ، وفي المقام الأول الحق في مستوى لائق من الحياة . فلا ينبغي أن يعاني واحد من الناس من ويلات الأممية والفقر . إن حقوق الإنسان كل متكامل ، تعزز بعض عناصرها البعض الآخر . وإنكار أي حق منها يضعف سائر الحقوق . فإن رجلا فقيرا أو مريضا أو أمينا مكبلا بالاصفاد شأنه شأن الرجل المحروم من الحرية الفردية أو من حق التعبير . إن ما يتسم بالأهمية هو تكامل الحقوق إذ أنه يتتجاوز الدفاع الانتقائي عن هذا الحق أو ذاك – وهو دفاع قد ينطوي في بعض الأحيان على استهانة بقيم معينة – ليتصل بالفرق من الوجود ذاته لا وهو الحق في حياة لائقه وهادفة . وأي محاولة لغفل أحد الحقوق عن الحقوق الأخرى أو تجزئتها والدفاع عن حق على حساب الحق الآخر ليست سوى إشاعة للبس وتهيئة المناخ لتبادل غير مجد للاتهامات .

وي ينبغي لكل الدول الممثلة في الجمعية العامة أن تؤيد وجهة النظر هذه وأن تسعى الى تحقيق هدف توفير حياة طيبة ولائقة للبشر جميعا . إن السعي الى إقامة اقتصاد عالمي أوفر صحة وإلى دفع النمو والتنمية في البلدان الاكثر فقرا وإيجاد

معدلات أكثر إنصافاً للتبادل التجاري بين الشمال والجنوب هو من الناحية الأساسية نضال في سبيل حقوق الإنسان وفي سبيل حق الشعوب في التمتع بحياة كريمة\*. وفي عالمنا المترابط هذا يجب أن يرتكز ذلك النضال على نهج منسق من بين مقوماته لجوء الدول كلها على نطاق أوسع إلى الاليات المتعددة الأطراف . ويجب على الدول أن تعمل متضامنة لحل المشاكل العامة والمترابطة للاقتصاد العالمي مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الغائدة وارتفاع حجم الديون الخارجية . إن سياسات التكامل التي تحرز التقدم فيما يبدو في مجال العلاقات السياسية الدولية ، والتي تتضح خاصة من خلال إعلان الدول الكبرى استعدادها لإعطاء الأمم المتحدة دوراً أكبر في إدارة الشؤون الدولية ينبغي أن تتضح أيضاً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن المبادرة التي قامت بها البلدان النامية بحث الجمعية العامة على عقد دورة استثنائية مكررة للتعاون الاقتصادي ، وخاصة من أجل تشجيع نمو وتنمية البلدان النامية ، في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، تطور جاء في وقته تماماً . وينبغي أن تركز الدورة الاستثنائية على الحاجة إلى استئناف الحوار المتوقف بين الشمال والجنوب وعلى تعزيز وجهة الاقتصاد العالمي . ويسري أنلاحظ أن مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخراً في بلغراد قد أيد هذااقتراح وأن كل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ستتعاون في هذا المسعي . ومن الأساسي في هذه الحقبة التي تتشكل فيها تكتلات اقتصادية عظمى في أمريكا الشمالية وأوروبا ، ويتقارب فيها الشرق والغرب في مجالات كثيرة إلا تستبعد البلدان النامية من المباحثات والاليات التي تؤثر على مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية في المستقبل . ونحن نلاحظ أيضاً الأعمال الجاري القيام بها فيما يتعلق بوضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الدولي

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فرانسن (النرويج) .

الرابع . ونود أن نؤكد على التكامل الذي نراه بين تلك العملية والدور الاستثنائية المكرمة للتعاون الاقتصادي المزمع عقدها في العام المقبل ، والتي أشرت إليها آنفاً . لقد اعتمدت الجمعية العامة ، في أعقاب الدورة الاستثنائية المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا لعام ١٩٨٦ ، برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وقد شكل ذلك البرنامج اتفاقاً بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المانحة . وكان من المقرر أن تتخذ البلدان الأفريقية خطوات لإصلاح اقتصاداتها من خلال تنفيذ برامج للكيف الهيكلي ، وهذا أمر قامت بتنفيذه - متحملة في أحياناً كثيرة أعباء اجتماعية وسياسية باهظة - وتعهد المجتمع الدولي بتوفير بيئة دولية تفضي إلى انتعاش إفريقيا عن طريق تسهيل زيادة أسعار السلع الأساسية وتدفق الموارد إلى القارة . غير أن استمراره منتصف المدة لتنفيذ البرنامج ، المرفق بالقرار ٢٧/٤٢ الذي اتُّخذ في ١٩٨٥ قد جاء فيه صراحة أن المجتمع الدولي لم يف ببنصيبه من الاتفاق . واسمحوا لي أن استشهد بكلمات السيد مايكل مانلي رئيس وزراء جامايكا عندما قال مؤخراً : "لقد فعلنا كل ما طلب منا . ولكن ما الذي فعله الجانب الآخر؟" فقد استمرت أسعار السلع الأساسية في الانخفاض ولم يزد تدفق الموارد إلى إفريقيا زيادة تذكر . ومن المهم ، بالنظر إلى التضحيات التي تحملتها البلدان الأفريقية للوفاء ببنصيبيها من الاتفاق ، أن يوضع البرنامج موضع التنفيذ . وحيث أن استمرار البرنامج سيجري في ١٩٩١ وأن البرنامج ذاته لن يستمر إلا إلى ١٩٩٠ فحسب ، فمن المهم التغويظ باستمرار البرنامج حتى موعد الاستعراض النهائي ، ونأمل أن يتَّخذ ذلك القرار في الدورة الحالية .

إن مشاكل البيئة تؤثر على كوكبنا بأسره ، الذي يعد موطئنا المشترك ، وهذا أمر هام أشار إليه كثير من المتكلمين . ذلك أن استنفاد طبقة الأوزون وتلوث الهواء والأنهار وتدهور البيئة أمور تؤثر علينا جميعاً .

ويؤشر ارتفاع درجة حرارة المناخ العالمي على البلدان في أوروبا والأمريكتين وأفريقيا وأماكن أخرى . وبالنسبة لنا في إفريقيا تعتبر مشكلة البيئة من المشاكل الهامة ، نظراً لأننا نواجه ما وصفه أحد ممثلي الدول بـ "زحف الصحراء" . وقد امتنعنا إلى وفود كثيرة تكلمت عن زحف الصحراء على الأراضي الخصبة في بلدانها . ولدينا مشكلة أخرى متصلة بهذه المسألة ، لا وهي مشكلة إلقاء النفايات النووية والسمية ، التي كانت الموضوع الأساسي في عدة قرارات اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة ذاتها في العام الماضي . ومن الضروري إبداء قدر أكبر من المسؤولية فيما يتعلق بالطريقة التي يتبعها العالم أن يستخدم بها موارده الطبيعية ويخلص بها من نفايات منتجات ممانعه الخطيرة . ومن المؤكد أن ممثلي الدول قد اطلعوا في العام الماضي على التقارير الصحفية التي تحدثت عن إلقاء نفايات خطيرة للغاية في بعض البلدان الأفريقية ، وهو عمل أدانته بحق منظمة الوحدة الأفريقية ومحافل دولية أخرى . لذلك ، نرحب بالنية المتجهة إلى عقد مؤتمر دولي خاص للبيئة في عام ١٩٩٢ .

إننا ندرك أيضاً أن الضعفاء يجبرون أحياناً كثيرة جداً على دفع ثمن آثام الأقوياء ، وإن كان ذلك لمجرد أن التحكم في الأقواء أكثر صعوبة كثيراً . ومن المهم أن يتم تقاسم العبء المترتب على صون البيئة تقاسماً عادلاً حسب استخدام الموارد وانتاج النفايات وحاجة الأطراف المعنية . ومن الضروري بشكل خاص لا توضع أي عقبات جديدة في طريق التقدم الاقتصادي للبلدان النامية التي تعاني بالفعل من أوجه الاحتلال والإجحاف السائدة في النظام الاقتصادي الدولي الحالي ومن إساءة استعمال البيئة الدولية واستخدامها الخاطئ .

إن احترام حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ليس مجرد إحقاق للحق ، ولكنه أيضاً من قبيل السياسة الحكيمة ، وهو ضروري لتحقيق السلم العالمي والحفاظ عليه . وقد مللت الجمعية العامة بوضوح بهذه الحقيقة عندما اعتمدت الإعلان الخاص بمنع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يعود تاريخه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ . غير أننا نرى اليوم ، بعد ما يقرب من ثلاثة عقود ، أن الاستعمار لايزال

موجودا في أماكن كثيرة . ومرة أخرى ، نرى أن هذا هو الواقع الفعلي القائم في عصرنا . وينكر على الشعوب حقها في تقرير مصيرها . ولا يقتصر ذلك على الحالات المعروفة جيدا ، حالات الجنوب الأفريقي والشرق الأوسط وخصوصا فلسطين ، ولكنه يشاهد أيضا في بلدان في المحيط الهادئ وحوض البحر الكاريبي وأماكن أخرى .

غير أن القضية الكبرى التي تواجه منظمتنا هذا العام هي إنهاء استعمار ناميبيا . وبذلك تعود الأمور إلى نصابها الصحيح . إن مولد دولة جديدة حيث ضخم في الشؤون الدولية . وتزداد أهمية هذا الحدث بالنسبة لنا جميعا عندما تكون الأمم المتحدة هي الوسيط المعين لذلك - إننا ندخل الآن المرحلة النهائية في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا . لقد بحثت هذه القضية بحثا مستفيضا وأشار كثيرا إلى هذه الظاهرة في الكلمات التي أقيمت على مدى الأسبوعين الماضيين . ويظل من الضروري عمل الكثير خلال الأربعة أسابيع ونصف المتبقية ، فلاتزال بريطانيا ترافق هي وموظفوها في ناميبيا الامتحال الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وهيكل قيادة قوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية لم يتم حلها حتى الان وقد قيل لنا إن هذه القيادة سحب فقط إلى موقع آخر ؛ وثبت أن ما قيل عن حل كتاب "كوفوت" يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ليس إلا ضربا من الاوهام ؛ والقوانين التقييدية ، خصوصا القانون "إيه جي - ٢٣" توافق منع حرية التجمع ؛ والإعلانات عن إجراءات التسجيل والانتخابات والجمعية التأسيسية ناقمة إلى حد كبير . ولم توضع هذه الإعلانات موضع التنفيذ إلا في الأسبوع الماضي ولأنزال في انتظار المزيد من المعلومات حول ما تم الاتفاق عليه بشأنها . لقد أدخلت بعض التحسينات ومجلت بعض التغييرات ، ونحن نشيد بذلك بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، ولكن ينبعي لنا أن نظل يقظين وأن نتأكد من أن عقارب الساعة لتنبع إلى الوراء خلال الأسابيع الأربعة والنصف القادمة . وتورد الصحف بانتظام أنباء عمليات التخويف التي يتعرض لها أتباع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) على أيدي رجال تحالف "الترنھول" الديمقراطي الذي ترعاه جنوب افريقيا وشرطة افريقيا الجنوبية الغربية . والواقع أنه إذا اطلع ممثلو الدول على الصحف الناميбية لرأوا أنها حافلة بالأنباء عن الهجمات التي يتعرض لها رجال موابو ومؤيديهم . وتحتث

هذه الهجمات كثيرة على مرأى وسمع من رجال الشرطة الذين لا يتحركون لمنعها . وقد قبيل لنا إن وحدات الشرطة التابعة لفريق الأمم المتحدة لا ترصل إلى المناطق الساخنة إلا بعد أن تكون عمليات اغتيال قادة منظمة سوابو قد تمت بالفعل .

وهكذا نجد أنه في الوقت الذي نقترب فيه من المرحلة النهائية لازال حالة خطيرة تحيط بأحداث ناميبيا . ومن المهم أن نتوخى الحذر ونظل يقظين . ومع دخولنا في الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية ، تصبح حالة اليمى التي تنتاب القوى المناهضة لسوابو في ناميبيا أكثر وضواً يوماً بعد يوم . لذلك نرى أنه من المهم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز وحدات الشرطة التابعة لفريق الأمم المتحدة ، وزيادة عدد المسؤولين عن رصد عملية الانتخابات . ويسرنا غایة السرور أن العديد من الدول الممثلة هنا قد وافقت على إرسال مراقبين ومسؤولين عن الرصد ، وهي في سبيلها إلى تنفيذ ذلك ، فضلاً عن الضيوف الذين سيتوجهون إلى ناميبيا خلال الأسابيع القليلة المقبلة لمراقبة ما سيحدث هناك . وكلما زاد عدد المراقبين ، وزاد عدد الضيوف ، وزاد عدد الناس كان ذلك أفضل . ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها دول كثيرة في العالم .

وفي هذه الأثناء ينبغي للأمم المتحدة أن تعد خططاً مدروسة بعناية لفترة ما بعد الانتخابات في ناميبيا ، وذلك على أساس الافتراض بأن الانتخابات ستمضي على نحو سلس . ولا يمكن أن يكون أدنى شك في أن الأمم المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بتنمية الاستعمار ، تقع عليها مسؤولية متواضعة بأن تتتأكد من نجاح عملية استقلال ناميبيا . فالمحنون لا تتخلى عن طفلها الوليد بمجرد أن تضعه . وعلى الجمعية العامة أن تتتأكد خلال هذه الدورة من أن الأمم المتحدة قد أعدت نفسها لتكون تلك الأم المحنون . ووفد بلدي مستعد للمساهمة في توضيح دور الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال بعد الانتخابات وفي تبيان مسؤولية الأمم المتحدة المتواضعة للتتأكد من نجاح عملية استقلال ناميبيا . هذه مهام عاجلة تقتضي أن نوليها اهتماماً على الفور . وقد بذلت كل الجهد اللازم لتوجيه نظر الأمين العام والأمم المتحدة بشكل عام إلى هذه الأمور ، خصوصاً فيما يتعلق بعقد اجتماع للجمعية التأسيسية بعد الانتخابات . وأياً كان الفائز

بالانتخابات ، فإنه لم تتضح بعد الكيفية التي سيتم بها عقد اجتماع الجمعية التأسيسية ولا الطريقة التي ستتبعها في وضع الدستور الذي سيفضي إلى تحقيق الاستقلال . وسيسعدنا جدا أن تظل الأمم المتحدة واعنة هذه المشاكل قيد نظرهما ، وأن توافق تقديم الحلول اللازمة لها إلى أن يحين وقت تحقيق الاستقلال ذاته .

وفي جنوب إفريقيا نفسها نجد أن الفصل العنصري ، وهو السبب الأصلي لكل المشاكل الموجودة في الجنوب الإفريقي ، لا يزال راسخ الجذور وحالة الطوارئ لا تزال مستمرة ؛ ولا يزال نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين محتجزين ؛ كما أن حركات التحرير والحركات الجماهيرية الديمقراطية محظورة حتى الآن . كذلك لا يزال قانون الجماعات وغيره من القوانين التشريعية البغيضة ترد في كتب مجموعات قوانين الفصل العنصري .

هذا هو واقع الحالة السائدة في جنوب إفريقيا ذاتها . وحديث الرئيس دي كليرك عن الاصدارات لا يزال مجرد كلام . ومن المهم حيث نظام بريتوريا على تجاوز مرحلة الكلام والدخول في مرحلة العمل الملموس . إن حركات التحرير على استعداد للدخول في مفاوضات جادة مع الرئيس دي كليرك . وقد وضعت برنامجاً مبتكرًا للتفاوض اعتمدته اللجنة المختصة للجنوب الإفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها المعقود في هاراري يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، كما اعتمد مؤتمراً القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز في بلغراد . وهذا البرنامج تحت تصرف جنوب إفريقيا لاستفادة منه . وهو يمثل غصن زيتون مقدماً من حركات التحرير . كما أنه يبرز عدداً من تدابير بناء الثقة اللازمة قبل إمكان بدء المفاوضات ويحدد حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي الاسترشاد بها في وضع القواعد الدستورية الجديدة التي ستنظم الأمور في جنوب إفريقيا في المستقبل . ومن الواضح تماماً بطبيعة الحال أنه لا يمكن إجراء المفاوضات أو أي شكل من اشكال الحوار مادام الزعماء الوطنيون محتجزين في السجون ، ومادامت القيود الحالية الناجمة عن حالة الطوارئ مستمرة . وقد رحب المجتمع الدولي بحرارة بمبادرة السلم الشاملة التي طرحتها حركات التحرير والتي أشرت إليها توا ، أما بريتوريا فقد لزمت الصمت حتى الآن إزاء هذا الاقتراح .

لقد قيل لنا إن بعض الزعماء السبعة المجنونين حاليا قد يخرج عنهم عاجلا أم آجلا . وقد يكون هذا مُسْكَناً ، ولكن ما تحتاجه هو حكم دستوري كامل يمكنه أن يحقق الظروف السلمية التي يمكن أن تجرى فيها المفاوضات حقا من أجل مستقبل جنوب إفريقيا المستقلة .

وحتى تستأهل بريتوريا شأنة الفصل العنصري من المهم أن يكشف المجتمع الدولي ضفطه عليها وأن يزيد من الجزاءات ضدها . وليس سرا أن حديث بريتوريا الان عن الإصلاح يرتبط ارتباطا مباها بأشد الجزاءات والضفوط الدولية التي تمارسها قوى التحرير والقوى الديمقراطية الأخرى في جنوب إفريقيا . ولا شك في أن الجزاءات تؤتي ثمارها ويمكنها أن تستمر في ذلك . فقد الحقت الضرر باقتصاد جنوب إفريقيا إلى حد كبير ، كما اعترف بذلك المتحدث الرسمي الاقتصادي لذلك النظام . ولهذا ، فإن فرض مزيد من الجزاءات سيؤدي دون شك إلى مزيد من الضغط على النظام . والدواء يؤتى مفعوله ببطء . وإننا نناشد أصدقاء بريتوريا الذين يعارضون الجزاءات أن ينضموا إلى بقية المجتمع الدولي في فرض ضغط ملموسى على بريتوريا بتطبيق الجزاءات وتأييد حركة التحرير .

وإننا نقول للمجتمع المعرفي الدولي إن سنة ١٩٩٠ ستكون سنة حرجة بالنسبة لنظام الفصل العنصري ، لأنه في هذه السنة يتعمّن عليه أن يعيد جدولة ديونه . وأن إعادة جدولة الديون ليست حقا أوتوماتيكيا للنظام العنصري ؛ ولتكن معروفا ، يقدم إليه كحائز لإجراء تغيير كبير في جنوب إفريقيا . وإن تسلسل الأحداث يجعل من عملية إعادة الجدولة المقبلة قوة دافعة لتطويرات سياسية إيجابية في جنوب إفريقيا . وإننا نحث المسؤولين في البنوك على استخدامها . وقد قدمنا إليهم المعلومات الكافية حتى تتضح الصورة تماما بالنسبة للخيارات المطروحة عليهم .

وفي أماكن أخرى في الجنوب الإفريقي ، تبذل جهود على الصعيد الإقليمي لتحقيق السلام في أنغولا وموزambique . وقد استمعت الجمعية العامة إلى بيانين القاهما وزيرا خارجية هذين البلدين ، يشيران إلى ثلاثة الإجراءات . ونحن في زمبابوي نناشد الدول

خارج المنطقة أن توقف دعم عناصر التمرد في موزامبيق وأنغولا ، ولا سيما اليونيتا في أنغولا ، التي خلقت المقاوم في عملية المصالحة . ونحن نسعى إلى حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية . ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز وال الأمم المتحدة يمكنها أن تقدم المساعدة المطلوبة واللازمة ، ولكننا نطلب منها تأييد هذه المبادرات .

وإننا نسعى أيضاً إلى بذلك جهود سلمية لحل النزاع بين موريتانيا والسنغال ، وال حالة في السودان وال حالة في إثيوبيا . والحلول الإفريقية ، التي بدأتها منظمة الوحدة الإفريقية ، لها أثرها في هذه الحالات ، وإننا نناشد مرة أخرى الأطراف الخارجية عدم التدخل في عمليات المصالحة التي تجري حالياً . وإننا نشعر بارتياح لأن المبادرات التي اتخذتها منظمة الوحدة الإفريقية ، إذا توفر لها الوقت للتبليغ ، ستقدم حلولاً وتحقق السلام في المناطق الثلاث التي ذكرتها .

إننا نتوق أيضاً إلى رؤية الدعم السريع والثابت لاستقلال الصحراء الغربية . ونشعر على جهود الأمين العام لتحقيق سلم دائم في الصحراء الغربية . كما نشي على المجتمعات التي عقدت في بداية هذه السنة بين ملك المغرب وجبهة البوليساريو . ونأمل في استمرار هذه الجهود .

ولازال إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير جرحاً عميقاً في العلاقات الدولية . وإننا نشجب أساليب اليد القوية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الأمة الفلسطينية الباملة المنكوبة . وندعو أن نكرر مرة أخرى ذكر اقتناعنا بأنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة إلا عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، مع تناول كل جوانب أزمة الشرق الأوسط . وقد كان إعلان الدولة الفلسطينية في السنة الماضية تطوراً هاماً في هذا المجال . وقد أشادنا ، ونشيد بمنظمة التحرير الفلسطينية على الخطوة التي اتخذتها ويسعدنا أن يعترف ما يزيد على ٨٥ بلداً بالدولة الفلسطينية . ومن هذا الموقف القوي ، لابد أن تكون القيادة الفلسطينية قادرة على الدخول في مفاوضات

ملمومة مع الدول الكبرى ، والدول الصغرى وغيرها في المنطقة وهي الدول التي تهتم بشكلة فلسطين . لقد تأخر استقلال فلسطين لفترة طويلة ، ونود أن نرى أفراد الشعب الفلسطيني وقد شغلوا مكانهم بوصفهم مواطنين متساوين جنبا إلى جنب مع شعوب الدول الأخرى .

وفي أمريكا الوسطى نرحب بقرار تسيير الكونترا والانتخابات التي من المقرر أن تجري في نيكاراغوا ، والتي سترصدما منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة ومجموعة من المراقبين الدوليين الآخرين . ويسعدنا أن يستأنف الحوار بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وهو الحوار الذي يرمي إلى إحلال السلام في السلفادور . ونحث الجانبين على الالتزام بالمرونة حتى يمكن إيجاد حل ملموس للصراع بينهما . والتحذير الوحيد الذي نود نحن باعتبارنا أطرافا خارجية أن نوجهه فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى يتخذ مرة أخرى شكل حث الدول الخارجية على عدم التدخل في العمليات التي تجري هناك . وإننا نشئ على الجهد الذي يبذلها زعماء أمريكا الوسطى للمصالحة ووضع الخطط التي تمكّنهم من التمتع بحق تقرير المصير وحقوق الإنسان بصورة كاملة وتوفّر السلام في أراضيهم - إذا لم يحدث تدخل خارجي . وفي هذا المقام ، إن المحرز الرئيسي على المشاكل التي نشأت في أمريكا الوسطى هو بالطبع الولايات المتحدة ، التي لاتزال تمطّل في المياه العكرة في أمريكا اللاتينية . وفي أفغانستان ، نحث مرة أخرى كل الدول خارج المنطقة على وقد تزويد الجانبين المتنازعين بالأسلحة ، وندعو الشعب الأفغاني إلى التفاوض على إنهاء حربه الأهلية بروح المصالحة الوطنية . ويسعدنا أن نلاحظ انسحاب القوات السوفياتية ، ويسعدنا أيضاً أن نلاحظ الثقة والوطنيّة اللتين أوجدهما ذلك الإجراء لدى الشعب الأفغاني نفسه . ونأمل أن يعقد هذا الشعب عاجلاً أم آجلاً مجلس الشورى الذي يمكن جميع الأفغانيين خارج وداخل أفغانستان من الاجتماع سوياً لحل مشاكلهم . ونعتقد أن كل الأفغانيين يمكنهم أن يحلوا مشاكلهم في ظل السلام في مجلس الشورى ، ذلك المجلس التقليدي الذي عقد اجتماعاته دورياً طوال ٣٠٠ أو ٤٠٠ سنة .

وبالنسبة لمسألة كمبودشيا ، نرحب بانسحاب القوات الفييتنامية ونتحث الاطراف المعنية على التفاوض على حل خلافاتها فيما بينهما من أجل التوصل الى حل مقبول . ونلاحظ بخيبة امل فشل مؤتمر باريس الذي عقد مؤخرا . وقد لاحظنا ايضا بخيبة امل ان وفدي فييت نام وبنوم بنه كليهما الى ذلك المؤتمر قد رفضا قبول الآلية الدولية التي كانت مقترحة : اي قوة الامم المتحدة لصيانة السلم . وقد اوضحتنا لهما ، ونوضح لهم الان اننا لا نرى اية إمكانية لمنع سلاح القوات المتصارعة ، ولتحقيق السلم في كمبوديا ولإجراء الانتخابات هناك دون مشاركة نشيطة من جانب الامم المتحدة . فالامم المتحدة لديها خبرة طويلة فيما يتعلق بقوات صيانة السلم حول العالم ، وهي ، في رأينا ، المنظمة الوحيدة التي يمكنها ان تساعد في عملية صنع السلم وصيانته .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، نرى أنه ينبغي أن يترك الشعب الكوري وشأنه ليتفاوض بشأن إعادة توحيد دون التدخل الخارجي . ونحن نحث على وقف المناورات العسكرية التي تقوم بها قوات خارجية والتي تجري غالبا في شبه الجزيرة أو في المياه القريبة منها .

وفيما يتعلق بقبرص نناشد مرة أخرى الطرفين أن يتعاونا مع الأمين العام في البحث عن حل دائم . وإننا نثني على الاجتماعات التي جرت تحت رئاسة الأمين العام بين الرئيس القبرصي وممثل القبارصة الأتراك . ومرة أخرى ندعو الدول الخارجية إلى وقف تدخلها في الشؤون الداخلية لقبرص .

وفي بلغراد ، دعا قادة بلدان عدم الانحياز إلى منح تقرير المصير للمستعمرات المتبقية : كاليدونيا الجديدة وجزر مالفيناس ودييفو غارسيا ومايوت وعشرات الأقاليم الأخرى المنتشرة في العالم . وقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عقدا دوليا للقضاء على النظام الاستعماري الرجعي . وإننا نكرر هذه الدعوة من على هذا المنبر .

وكما يمكن أن نرى من المشاكل التي تعرضت إليها لتوي ، لم نصل بعد إلى البغية المنشودة على الرغم من الانفراج الجديد . فلابدال الكثير الذي ينبغي القيام به ، ويتعين على الأمم المتحدة في ذلك أن تقوم بدور مركزي . ولذلك فإننا نرحب بالإعلانات التي أصدرتها الدول الكبرى من على هذا المنبر ، مجددة فيها إيمانها بال الأمم المتحدة . إن أيام التغيير هذه تعني أيضا فترة عدم اليقين ، فترة الفوضى ، ولكنها في الوقت ذاته فترة الخطر . ففي هذه الفترة يصبح اللجوء إلى المنظمة وإلى وكالاتها وإبداء الاحترام لها أمرا لا غنى عنه أكثر من ذي قبل .

واعترافا بهذه الحقيقة ، وبدافع الرغبة في تعزيز السلم وحكم القانون ، بالإضافة إلى الرغبة في إحلال عصر العقل في العلاقات الدولية ، عقدت بلدان عدم الانحياز في لاهاي في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ مؤتمر السلم وحكم القانون في الشؤون الدولية . وقد سرتنا بالحضور الكبير لذلك المؤتمر الذي ضم بلدانا هامة ليست أعضاء في حركتنا . وكان المؤتمر معلما في الكفاح من أجل تحقيق

مركزية حكم القانون ودور المحكمة العالمية التي ينبغي أن يتمتع بها في تسوية المصالح وفي تدبير العلاقات الدولية . وقد اتخذت مبادرة هامة في ذلك المؤتمر ترمي إلى جعل الجمعية العامة تعلن في دورتها الحالية عقداً للقانون الدولي في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩ ، يؤدي إلى عقد مؤتمر سلام ثالث في لاهاي . ويمثل هذا أحد الإجراءات الملزمة التي يمكن تنفيذها في هذه الدورة للجمعية العامة لخدمة قضية السلم والعدالة وحكم القانون . وإننا نتحمّل جميع الدول الأعضاء على دعم هذه المبادرة النبيلة المستمدّة من جانب بلدان عدم الانحياز . وقد علمت بأنه قدّم بالفعل اقتراح ملموس إلى اللجنة السادسة وبأنه تجري مناقشته حالياً .

وأخيراً - وليس بآخر - هناك المسألة الهامة ، مسألة نزع السلاح النووي ، التي لم أطرق إليها بيساب في بياني . لقد سنت لنا جميعاً الفرصة لترحب بالتوقيع على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى في عام ١٩٨٧ . لقد كانت هذه خطوة هامة بالفعل في الاتجاه الصحيح ، ولكن الباقي أكثر صعوبة . وبالمقارنة أن معاهدة القوات النووية المتوسطة ليست إلا قطرة ماء في بحر . وتتحمل الدولتان العظميان مسؤولية خاصة في هذا المجال . وحيث أنهما تمتلكان أكبر ترسانات الأسلحة النووية والكييمائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، فمن واجبهما أن تكونا في طليعة عملية نزع السلاح .

ولكن بالطبع يمكننا نحن في حركة عدم الانحياز ، وكذلك في منظمة الوحدة الأفريقية ، أن نرجع إليها بعض الفضل في أنها أوضحتنا موقفنا بجلاء في الدورة الاستثنائية التي عقدها الجمعية العامة في العام الماضي لمناقشة مسألة نزع السلاح . فقد بينا مخاطر الحرب التي يفعم بها الطريق نحو نزع السلاح ، ويسرتا أن نداءنا قد سمع في بعض الأوساط .

واليوم لا يزال العالم يواجه العديد من المشاكل ، ولكن يوجد في عام ١٩٨٩ نافذة فرض لمعالجة بعضها . وسيحاكمنا التاريخ بقساوة إذا أضاعنا هذه الفرصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥